



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الإصلاح الميزانياتي في الجزائر كآلية لتحقيق  
استدامة مالية الدولة في ظل القانون العضوي 18  
– 15 المتعلق بقوانين المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب: محمد ملاحي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

- أ. ....(جامعة الجليلي بونعامة) —  
رئيسا  
أ. رفيقة بن عيشوبة (جامعة الجليلي بونعامة) — مشرفة  
أ. ....(جامعة الجليلي بونعامة) — ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 — 2022



جامعة الجيلالي بونعامه بخميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الإصلاح الميزانياتي في الجزائر كآلية لتحقيق  
استدامة مالية الدولة في ظل القانون العضوي 18  
– 15 المتعلق بقوانين المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالب: محمد ملاحي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

- أ. ....  
رئيسا  
أ. رفيقة بن عيشوية  
مشرفة  
أ. ....  
ممتحنا
- (جامعة الجيلالي بونعامة )  
— (جامعة الجيلالي بونعامة )  
— (جامعة الجيلالي بونعامة )

السنة الجامعية: 2021 — 2022

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من جعلهما الله سببا في وجودي في الدنيا والذي العزيزين اللذين سهرا و تعبا على تعليمي و  
إتمام هذا العمل  
إلى زوجتي و ابنائي قرّة عيني: تميم ، نوفل، كنان ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهما  
فضلا  
إلى كل أفراد عائلتي إخوة و أخوات  
إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.  
إلى جميع الأصدقاء و الزملاء و كل من مد يد العون  
وفسح الطريق أمام طريقي أبواب المعرفة

## كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين على نعمه أولا ، وعلى توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

المتواضع ثانيا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرف "رفيقة بن عيشوبة" على كل

المساعدات التي قدمتها لنا أثناء انجاز هذا العمل وكذا كل

الأستاذة الذين ساعدونا من بعيد أو من قريب

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من المكونين و المؤطرين من إطارات المديرية العامة للميزانية

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على إنجاز و إتمام هذا العمل.

## الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل واقع نظام التسيير الميزانياتي للدولة المستند إلى منطق الوسائل والذي ما زال قائما في الجزائر، ومحتوى إصلاحه الهادف إلى تحديثه من خلال الأخذ بنهج التسيير القائم على النتائج؛ ثم تتطرق إلى بعض الصعوبات الهامة التي من شأنها أن تواجه تطبيق هذا الإصلاح في الواقع (المقرر في 2023) وذلك على ضوء تجربة فرنسا التي طبقت فعلا نفس الإصلاح، والتي استلهمت منها الجزائر برنامج إصلاحها الميزانياتي . وعليه، تهدف الدراسة أساسا إلى لفت انتباه السلطات المعنية إلى ضرورة أخذ هذه الصعوبات في الحسبان والسعي إلى تذليلها من الآن. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح هذا الإصلاح سيبقى مرهونا إلى حد كبير بمدى توفر الإرادة السياسية واقتناعها بحتمية التغيير، وبضرورة إصلاح الدولة ككل.

### **Abstract:**

This paper analyses the reality of the State budgeting management system based on logic of means still in force in Algeria, and the content of its reform which aims to modernize it by taking up the results-based management approach; it then deals with some important difficulties that may encounter the implementation of this reform in reality (planned in 2023), in the light of the experience of France that has actually applied the same reform, and from which Algeria has taken inspiration for its budgetary reform program. Therefore, the study aims essentially to draw attention of the relevant authorities of the necessity to take these difficulties into account and endeavor to overcome them by now. The study concluded that the success of this reform will depend to a large extent on the political will and on its conviction of the inevitability of change, and the need of global State reform.

## الفهرس

الإهداء
الشكر
الملخص
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الاختصارات
المقدمة العامة

### الفصل الأول: الإصلاح الميزانياتي ومؤشرات الاستدامة المالية للدولة

#### تمهيد

#### المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي

المطلب الأول: لماذا هذا الإصلاح

الفرع الأول: محدودية النظام الحالي

الفرع الثاني: حدود الإصلاح (محاور الإصلاح)

الفرع الثالث: أهداف الإصلاح

المطلب الثاني: المبادئ التي يقوم عليها الإطار القانوني لأنظمة الميزانية

المطلب الثالث: التسيير المتمحور حول النتائج

الفرع الأول:

الفرع الثاني:

الفرع الثالث

#### المبحث الثاني: الاستدامة المالية ومؤشراتها

المطلب الأول: ماهية الاستدامة المالية

الفرع الأول: .

الفرع الثاني:..

الفرع الثالث:..

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر .

الفرع الاول : مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الثاني: مؤشر الفجوة الضريبية..

الفرع الثالث: مؤشر العجز الموازناتي

## الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

### المبحث الأول: دورة الميزانية

المطلب الأول: التصنيفات الجديدة للنفقات ؟

المطلب الثاني: تخطيط وإعداد الميزانية

الفرع الاول : الإطار الميزانياتي المتوسط المدى

الفرع الثاني: إطار النفقات المتوسط المدى.

الفرع الثالث: التقرير حول الاولويات والتخطيط.

الفرع الثالث: الوثائق الجديدة لقانون المالية.

المطلب الثالث: تقديم الحسابات

### المبحث الثاني: المبحث الأول: الفاعلين المتدخلين والأمرون بالصرف

المطلب الاول : مسؤول الوظيفة المالية للوزارة

المطلب الثاني: مسؤول البرنامج و مسؤول النشاط.

المطلب الثالث: مسؤول المصالح غير الممركزة.

خاتمة عامة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال



## قائمة الاختصارات

AE : Autorisation d'engagement

A P : Autorisation de programme

CBMT : Cadre budgétaire à moyen terme

- CDMT : Cadre de dépenses à moyen terme
- C P : Crédit de paiement
- CNED : Classification par nature économique de dépenses «»
- CST : Comptes spéciaux du trésor
- CAS : Compte d'affectation spéciale
- D P : Décision de programme
- DGB : Direction générale du budget
- GAR : Gestion axée sur résultat
- LOLF : Lois organique relevant des Lois de finances
- MIP : Ministère et institution publique
- MSB : Modernisation du système budgétaire
- RPR : Rapport sur les priorités et la planification
- RMR : Rapport ministérielle de rendement

## المقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لكافة البلدان مهما اختلفت طبيعة فلسفتها الاقتصادية، وهذا بسبب دورها الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي، وشهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بتحليل نتائج السياسة المالية وتقييم أثرها على الوضع المالي واحتلت العديد من القضايا في هذه المجال مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، أهمها الاستدامة المالية ويرجع ذلك إلى الارتباط الشديد بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الاختلال الشديد في الأوضاع المالية للدول. وقد ظهرت العديد من المقاربات التي تحلل وتقيم الاستدامة المالية العامة منها المقاربة الحسابية التي تعتمد على التحليل المالي لمؤشرات العجز الموازني والدين العمومي بالإضافة إلى النفقات والإيرادات. فالإطار

التحليلي للاستدامة المالية أصبح عنصرا حاكما لمعرفة الوضعية المالية للحكومات، وهذا قصد التعرف على توجهات وآثار المالية العامة وتقييم أداءها والحكم على جودتها وكذلك المخاطر التي تواجهها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتلعب السياسة المالية في الجزائر دورا هاما في النشاط الاقتصادي، باعتبارها أداة الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر، كما تؤدي السياسة المالية بشقيها النفقات والإيرادات دورا مؤثرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وبالرغم من ذلك فإن نجاحها مرهون إلى حد كبير بكفاءة تخصيص الموارد العامة وفعالية توجيه الإنفاق العام وترشيده، وكذلك قدرتها على تنمية إيراداتها التي تتسم بالاستدامة والتجدد.

ولما كانت السياسة المالية في الجزائر تستند أساسا على القانون 84 - 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المعدل و المتمم و المتعلق بقوانين المالية (وذلك حتى سنة 2018) و الذي يتمحور خاصة حول تسيير الموارد بدل التسيير بالهدف، حيث كلف الدولة ارتفاعا مستمرا في النفقات العمومية دون بلوغ الهداف المسطرة كلية، ولهذا فان السلطات العمومية، في مختلف الوثائق، تشير الى وجوب وضع نظام ميزانياتي يواكب التحولت الحاصلة في المنظورين، الوطني و الدولي.

وتلنقى حاليا معظم الإصلاحات الميزانياتية في العالم في اختيار نظام " ميزانية البرامج والأداء Budget de Programmes et de Performance . وهو ما قامت به الجزائر التي شرعت، منذ حوالي عقدين من الزمن، في التحضير لإصلاح شامل لنظام التسيير الميزانياتي للدولة( بما في ذلك النظام المحاسبي لهذه الأخيرة)، الذي أطلق عليه " عصرنة الأنظمة الميزانياتية MSB-Modernisation des systèmes budgétaires"، والذي يهدف أساسا إلى اعتماد نظام ميزانية البرامج والأداء (م.ب.أ.) لكن مع التسليم بأهميته في ترشيد نفقات الدولة والاستخدام الشفاف و لأمثل للموارد العمومية، يُطرح السؤل حول سبب التأخير الهام في تفعيل هذا الإصلاح، وحول مدى الأخذ في الحسبان بعض الصعوبات الهامة المرتبطة بتنفيذه، أي بتطبيق نظام (م.ب.أ.) في الميدان (على ضوء تجربة بعض الدول، لاسيما فرنسا التي استلهمت منها الجزائر برنامج إصلاحها الميزانياتي).

ويؤدي ذلك إلى افتراض أن تحقيق الغاية من الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يتوقف أساسا على وجود إرادة سياسية قوية ومقتنعة بحتمية التغيير، وبضرورة إصلاح الدولة ككل، ومن ثمة تدفع للعمل من الآن على إرساء دعائم هذا الإصلاح، وتوفير شروط تطبيقه الناجح في الواقع.

✓ **الإشكالية: ماذا نقصد بالإصلاح الميزانياتي في الجزائر وما مدى مساهمته في تحقيق**

**استدامة مالية الدولة في ظل الآليات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي**

**15-18 المتعلق بقوانين المالية؟**

✓ **الأسئلة الفرعية:**

- ما هو الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ؟
- وماهي دوافع تبني الجزائر لهذا الإصلاح؟
- ما هو القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية ؟ وهل تستطيع الآليات الجديدة التي جاء بها معالجة اختلالات استدامة مالية الدولة؟
- ما هو واقع مؤشرات استدامة مالية الدولة في الجزائر.

✓ **فرضيات البحث:**

- الإصلاح الميزانياتي في الجزائر جاء ضمن سياسة التغلب على العجز الموازنتي ، وكاستجابة لمعالجة الاختلالات الحالية للتوافق مع المعايير الدولية لاستدامة مالية الدولة.
- فاعلية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر مرهون بمدى التزام القطاع الحكومي بالممارسات المرتبطة بشفافية واستدامة المالية العامة للدولة.

• القانون العضوي 18-15 وحده غير قادر على الاستجابة لأوجه الاختلالات الموجودة في استدامة مالية الدولة

• مازالت الجزائر لم تحقق استدامة مالية في ميزانيتها العامة برغم من الاجراءات المتخذة منذ 2001.

## ✓ أهمية و أهداف البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يتطرق لتحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وهذا لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على تلك المؤشرات ومدى ارتباط تلك المتغيرات بقرارات اقتصادية واجتماعية كانت لا تستند إلى معايير الكفاءة والفاعلية في إدارة السياسة المالية، كما تستعرض الدراسة مكون الدين العام ومدى تأثيره على السياسة المالية والقرارات التي تتخذها الحكومة. هذا من جهة ومن جهة التطرق إلى جهود الدولة الجزائرية منذ عقدين تقريبا في إصلاح الميزانياتي (2000 إلى يومنا هذا) وذلك من تأجل تحقيق الاستدامة المالية للدولة.

أما أهداف البحث فتتمثل في :

- تقييم إطار نظري للاستدامة المالية والتعرف على أهم مؤشراتها
- تشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة في الجزائر للفترة 1990-2016:
- تحديد أوجه الاختلالات والتحديات التي تواجهها الاستدامة المالية في الجزائر التي تضعف دورها الاقتصادي - تطوير مجموعة من الخيارات والتوجهات المستقبلية لتعزيز الاستدامة المالية وفعاليتها.
- التعرف على ماهية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ( أهدافه ومركباته)
- التطرق على أهم الآليات الجديدة التي أتى بها القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وذلك من خلال: إعداد الميزانية، تنفيذها ، تقديم الحسابات ....

## ✓ هيكل البحث:

تم تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين بعد مقدمة عامة وطرح الاشكالية الخاصة بموضوعه وكذا الاشكاليات الفرعية والفرصيات المحتملة للإجابة عليها، فكان الفصل الأول تحت عنوان: الإصلاح الميزانياتي ومؤشرات الاستدامة المالية للدولة، قسمناه إلى مبحثين ، الأول حول الإصلاح الميزانياتي (ماهيته وحدوده وأهدافه، المبادئ التي يقوم عليها الإطار القانوني لأنظمة الميزانية وكذا التسيير المتمحور حول النتائج) المبحث الثاني عالجا فيه الاستدامة المالية ومؤشرات الجزائر ( ماهية الاستدامة المالية ، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر).

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإصلاح الميزانياتي في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية. في مبحثين هما المبحث الأول: دورة الميزانية ( التصنيفات الجديدة للنفقات، تخطيط وإعداد الميزانية، تقديم الحسابات) أما المبحث الثاني : الفاعلين المتدخلين والأمرون بالصراف ( مسؤول الوظيفة المالية للوزارة ، مسؤول البرنامج و مسؤول النشاط، مسؤول المصالح غير الممركزة) ، وكخاتمة عامة للبحث طرحنا بعض الالاستنتاجات والاقتراحات حول إمكانية تطبيق هذا الإصلاح.

## الفصل الأول: الإصلاح الميزانياتي ومؤشرات الاستدامة المالية للدولة

### تمهيد:

إن العديد من المهتمين من خبراء ، مهنيين و جامعيين و بعد دراس تهم للنظام الميزانياتي و المحاسبي أجمعو على وجود نقائص تعيق التسيير الناجع و الفعال للمال العام . إذ أن القانون رقم 17 - 84 المتعلق بقوانين المالية و الذي يتميز بأنه مجرد قانون عادي ، أصبح و منذ سنوات متجاوز خاصة و أنه لم يواكب بنفس الوتيرة الاصلاحات السياسية و الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ أكثر من عشرين. كذلك ، هذا القانون و بسبب محدوديته ، لا يمكنه الاستمرار في تسيير و حكم المالية العمومية التي تعرف في الس نوات الاخيرة تغيرات هامة من خلال اصلاح ميزانياتي يهدف الى عصرنة الانظمة الميزانية.

### المبحث الأول: ماهية الإصلاح الميزانياتي

#### المطلب الأول: لماذا هذا الإصلاح؟

#### الفرع الأول : محدودية النظام الميزانياتي الحالي

إن تحليل مختلف التقارير ، خاصة تلك المقدمة من قبل وزراء المالية المتعاقبين و المتعلقة بمشروع عصرنة الانظمة الميزانية MSB يظهر عدة عراقيل يواجهها تسيير الميزانية ، يمكن اختصارها فيما يلي:

#### 1. ميزانياتي التسيير و التنفيذ غير مدمجتان :

يظهر النظام الحالي نوع من اللاتجانس في التصنيف إذ أنه ، من جهة، عناوين نفقات التسيير مهيكلة حسب الدوائر الوزارية ، الفصل ، المادة و الفقرة ( تبويب حسب الطبيعة )،بينما عناوين نفقات الاستثمار مهيكلة حسب القطاع و القطاع الفرعي ( الاستثمارات ) ، والفصل و المادة ( النفقات برأس المال ) من جهة أخرى . وهذا ما يمنع البرمجة الناجعة و المشتركة لنفقات الجهيز و الاستثمار ( مما قد يؤدي الى سوء تخصيص نفقات التسيير و نفقات الاستثمار ) .

#### 2. غياب تسيير ميزانياتي مبني على النتائج :

كما يلاحظ أن تحضير الميزانية يقتصر في الغالب على "تجديد" الميزانيات السابقة (مبدأ الاعتمادات المصادق عليها سابقا **principe des services votés** ، لاسيما بالنسبة للنفقات الجارية) عبر إدخال بعض

التعديلات على تقديرات هذه الميزانيات، بنسب مئوية تراعي التقديرات المتعلقة بتطور المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الكبرى (تحديد النطاق الاقتصادي الكلي *cadrage macroéconomique* ومن جهة ثانية يرتكز التسيير الحالي للمال العام على تعبئة الوسائل أكثر منه على البحث عن النتائج. إذ أن " الاعتمادات تمنح لجل التكفل بالحاجيات المعبر عنها من طرف ال مر بالصرف خلال السنة المعنية و ليس بدلالة اهداف ال داء التي يجب تحقيقها أو النتيجة التي يجب بلوغها."

### 3. وثائق ميزانية تقدم بشفافية ناقصة مع صعوبة الوصول اليها. :

ان الصعوبات التي يتم مواجهتها اثناء النقاشات البرلمانية حول مشروع ميزانية الدولة، تعود الى ان الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية غير كافية بالشكل الذي يسمح بتقديم كل المعلومات المطلوبة، هذا من جهة، و من جهة اخرى تقديم عرض محتشم للوثائق التي يتم تقديمها للبرلمانيين."

### 4. الرقابة القبلية :

إن رقابة مدى مطابقة النفقة الملتزم بها هو من مهام أو مجال اختصاص عونين عموميين على الخصوص، عون يمثل الهيئة المكلفة بالميزانية ( المراقب المالي ) والآخر يمثل الهيئة المكلفة بالمحاسبة (المحاسب العمومي ) ، هذه الازدواجية في الرقابة تتسبب في لافاعلية النشاط الإداري ، تأخر في سير المصالح العمومية و تضييع الوقت و الجهد و المال للدولة.

فعلاوة على الغياب شبه التام لتقييم الأداء، هناك عدم فعالية لنظام الرقابة ككل، المتمثل خاصة في رقابة قبلية تتميز ببوروقراطيتها ومحدودية أهميتها (تكتفي بفحص انتظام النفقة عند الالتزام بها *régularité de la dépense engagée* ) ورقابة بعدية متأخرة أو غائبة تماما.

### 5. الرقابة البعدية :

هذا النوع من الرقابة يرمي الى المعاقبة في حالة الخلل بعد التنفيذ، على خلاف الاول الذي يهتم بتوجيه الامر التقديري لنوعية تسيير المال العام. هذه الرقابة لا تسمح بتجنيدي يسمح بتجنيدي أكبر عدد من المتدخلين في التسيير المالي.

### 6. نظام معلوماتي غيراً مثل :

يعود ذلك الى سبب استعمال عتاد اعلام آلي غير ناجع و متجاوز " : ان انظمة و ادوات تسيير المعلومة غير الملائمة ، لا تسمح بإعداد تقديرات اقتصادية كلية ذات مصداقية و لا بإعداد تصورات حسب كتل النفقات الموافقة لرخص الاعتمادات و لا بالمتابعة في الأجل الملائمة.

### 7. غياب اطار للنفقات على المدى المتوسط (CDMT) :

من شأن غياب اطار استراتيجي ( اطار ميزانياتي متعدد السنوات ) حقيقي يمكن من تسجيل النفقات حسب منطوق أولوياتها، عدم السماح للحكومة بترتيب نفقاتها ( خاصة المتعلقة بالاستثمار ) وتوزيع أفضل للموارد بين القطاعات وداخل القطاعات حسب متطلبات السياسة العامة و ضرورات الوضع الاقتصادي للبلاد.

### 8. تحميل المسيرين للمسؤولية ضعيف و غير ناجع :

إن ضعف مسؤولية المسيرين يعد واحدا من العراقيل القائمة أمام مهام تكملة و متابعة الأهداف المسطرة لكل سياسة عمومية، و على خلاف ذلك فإن قوة و متانة المسؤولية لدى المسيرين يسمح بتحقيق الأهداف المحددة مسبقا و إدخال النجاح في الأداء، الفاعلية و الشفافية في مجمل نظام المالية العمومية.

## الفرع الثاني: حدود الإصلاح الميزانياتي ( محاور مشروع الإصلاح الميزانياتي ) :

في مطلع سنوات ألفين، شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع " عصرنة الأنظمة الميزانياتية"، خاصة عبر العقدين المبرمين مع :الشركة الكندية للخدمات والاستشارات ( CRC-Sogema ) من أجل وضع نظام مبادئ متماسك يوجه إعداد ميزانية الدولة (ميزنة حسب النشاط، ميزنة قائمة على النتائج) ، ومجمع النفع العام الفرنسي ( *GIP-Adetef* ) الذي أوكلت له مهمة " إعادة هيكلة دورة النفقة ( *restructuration du circuit de la dépense* ) كونها أحد المحاور الرئيسية لذلك المشروع، والذي يشمل تغيير إجراءات تنفيذ النفقة الميزانياتية . ويهدف المشروع، بصفة عامة، إلى إعادة نظر كلية في نظام تحضير الميزانية وتنفيذها، مما يسمح بتحسين الأداء في مجال الانضباط الميزانياتي، وتخصيص الموارد بين القطاعات، والفعالية والكفاية في تنفيذ البرامج، والمرونة في الرقابات القبلية المركزية، تدعيم التدقيق و رقابات التسيير البعدية، ومنه التحميل الأفضل لمسؤولية المسيرين. ويشمل المشروع، مركبتين (جزئين) رئيسيتين :

المركبة الأولى: الجزء الميزانياتي المتعلق أساسا بإقامة النظام الجديد لتسيير النفقات أو التسجيل بالميزانية  
المركبة الثانية: جزء الإعلام الآلي ونظام المعلومات.

### ✓ المركبة الأولى : التسجيل بالميزانية Budgetisation

"تهدف الى وضع نظام جديد لتسيير النفقات يتضمن اعداد الميزانية، تنفيذ و مراقبة النفقات( مرفوعة بمراجعة المعايير و الممارسات، التطبيقات، المحاسبية )، متابعة و مراقبة الميزانية( تتضمن مختلف لوحات القيادة التي تسمح بمتابعة تنفيذ الميزانية) و كذا نشر الاجراءات الجديدة و تكوين كل المتدخلين المعنيين بالإصلاح. وتتضمن أربع مركبات فرعية:

#### 1. اعتماد ميزانية البرامج المبنية على النتائج :

تعتبر مقارنة الإدارة بالنتائج من الأساليب الحديثة التي يتم اعتمادها في وضع الميزانيات للدول والتي تحظى بقبول دولي، حيث يتم تقدير الاعتمادات على أساس أهداف محددة والتي كرسها القانون العضوي في المادة 6 والمادة 9 للوصول إلى النتائج المسطرة، ونجد أن الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر قد أخذت بهذه المقاربة من خلال الإقرار بضرورة وضع ميزانية برامج مبنية على النتائج بدل اعتماد الأسلوب التقليدي للميزانية على الوسائل، ويرتكز هذا التسيير الحديث على:

▪ التسيير عن طريق تحديد البرامج.

▪ استعمال مؤشرات لقياس الأداء وتقييم النتائج المحققة ومقارنتها مع المسطرة.

وذلك بتجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج. يشمل البرنامج- مجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويسمح بربط الوسائل بالنشاطات وفقا للنتائج المنتظرة. تكون البرامج محددة بالأهداف، وتقاس بالنتائج، وتقيم بمؤشرات أداء. تترجم البرامج أولويات السياسات العمومية، وتمثل وحدات تحميل المسؤولية. وعليه، يصبح البرنامج وحدة تخصص الاعتمادات، حيث يُصادق على الاعتمادات بالبرنامج عوض الفصول والقطاعات. كما يصبح البرنامج أيضا الوحدة العملية لتنفيذ الميزانية؛ إذ تسمح قواعد جديدة لاستعمال الاعتمادات بمرونة أكبر في تسيير النفقات، بعد مراجعة القواعد الحالية المتعلقة بإعادة التخصيص الميزانياتي( تحويل ونقل الاعتمادات).

#### 2. التسجيل الميزانياتي المتعدد السنوات:

الإطار ميزانياتي متعدد السنوات يعد وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقدير الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء للسنة المقبلة والسنتين المواليين ( أفق يمتد إلى ثلاث سنوات (المدى المتوسط ) )، لكن التصويت على الميزانية يبقى على أساس سنوي . ومنه فالإطار المتعدد السنوات يحافظ على الطابع السنوي للميزانية المتضمنة التقديرات حسب كل قطاع وبرنامج، بالإضافة على تقديرات السنتين المواليين وتمثل أهداف الإطار المتعدد السنوات في:

✓ تحسين عمليات التخطيط المالي وتحضير الميزانية.

✓ تخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية.

✓ تحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات.

✓ تعديل البرامج حسب القيود المالية.

✓ فرض انضباط ميزانياتي صارم.

#### 3. إعداد ميزانية وحيدة :

تجمع النفقات الحالية للتسيير والتجهيز، وإضافة مفهوم "نفقات التحويل" التي هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين( أشخاص، مؤسسات، جماعات محلية )...بغرض تسهيل تحقيق أهداف برنامج ما.

#### 4. تحسين عرض ونشر الميزانية:

بغرض فتح الباب لنقاش أكثر انفتاحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية يتم من خلال تطبيق الإصلاح إعداد مستندات جديدة و وضع نظام معلومات فعال يساهم في عملية إعداد وثائق الميزانية ومختلف التقارير المرفقة بها بكل دقة وشفافية ، وتوضح المادة 75 من القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية أن الميزانية العامة للدولة يجب أن ترفق بثلاثة أجزاء تفصيلية تتمثل في:  
أ. الميزانية التي تعطي عرض مبسط لميزانية كل وزارة حسب كل برنامج.

- ب. تقرير عن الأولويات والتخطيط الذي يكلف بتحضيره كل وزير أو المسؤول المكلف بتسيير محفظة البرامج.
- ت. ميزانية مقسمة حسب التوزيع الإقليمي لكل برنامج والمتمحورة على النتائج.

#### 5. إعادة تصنيف النفقات الميزانية:

- بهدف تحسين عرض ونشر الميزانية وضمان التناسق بين حسابات مدونة الميزانية وحسابات مدونة المحاسبة، تم وضع تصنيفات جديدة للنفقات تتضمن:
- تصنيف حسب النشاطات: يجمع النفقات لكل برنامج وبرنامج فرعي، نشاط ونشاط فرعي (المادة 28 من القانون 15/18)
  - تصنيف إداري: يسمح بتجميع النفقات (توزيع الاعتمادات المالية) لكل إدارة معنية (الوزارات والمؤسسات العمومية).
  - تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يجمع النفقات حسب نوع الأعباء ويدمج بين ميزانيتي التسيير والتجهيز كما يلي:
- (المادة 29 من القانون 15/18)

- نفقات المستخدمين
- نفقات الاستثمار
- نفقات تسيير المصالح
- نفقات التحويل
- نفقات أعباء الدين العام
- نفقات العمليات المالية
- النفقات غير المتوقعة.

- تصنيف حسب وظائف الدولة: يمكن من تجميع النفقات حسب الوظائف الكبرى للدولة (الصحة، التربية...)
- وتعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.
- تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما متكاملًا يسمح في نفس الوقت بمعرفة:
- الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة.
- النتائج المنتظرة من هذه النفقة مقارنة بالأهداف المتوخاة.
- الطبيعة الاقتصادية لهذه النفقة، ربطها بوظيفة كبرى للدولة.
- كما يتم، تبعًا لذلك، إعداد مدونة ميزانية جديدة (التي من المفروض أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية المحددة في الدليل الإحصائي للمالية العمومية المعد من قبل صندوق النقد الدولي).

#### 6. تحديث مسار التنفيذ والرقابة على العمليات الميزانية:

- تضمن مشروع عصرة النظام الميزانياتي إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية المرتبطة بمسار تنفيذ عمليات الميزانية، وهو القسم الذي أوكل إلى مكتب الاستشارات الفرنسي GIP-ADTETEF بمراعاة إعداده بما يتلاءم وميزانية البرامج المرتكزة على النتائج بهدف الوصول إلى وضع إطار ينظم مسار تنفيذ عمليات الميزانية والرقابة عليها بصورة مبسطة.
- ورغم صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية نجد أن هذا الجزء من الإصلاحات لا يزال قيد التصميم، حيث أن المادة 82 من هذا القانون نصت على أن شروط تسجيل البرامج وكيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية تحدد عن طريق التنظيم، ذلك أنه يجب أن يرتبط بإصلاح نظام المحاسبة العمومية الذي لم يصدر بعد إطاره التنظيمي بالإضافة على عدم وضع الإطار التصوري لإصلاح نظام الرقابة.

#### ✓ المركبة الثانية : الاعلام الآلي و نظام المعلومات

تهدف هذه المركبة الى اعداد و وضع انظمة اعلامية تتماشى مع الهيكلة الجديدة للميزانية، وتنقسم الى ثلاث مركبات فرعية:

1. اعداد المخطط التوجيهي لوزارة المالية schéma directeur للإعلام الآلي خاص بوزارة المالية.
2. تطوير ، وضع و توطين نظام مدمج للتسيير الميزانياتي أو ما يسمى بنظام ميزنة حكومي مدمج وتطويره



## " Système intégré gouvernemental de budgétisation -SIGBUD

وسوف يضمن العمل بنظام SIGBUD التنسيق بين الإطار المحاسبي والإطار الميزانياتي في مشروع الإصلاح (بعد تفعيله النهائي) مما يتيح الاطلاع، على الوضعية المالية للدولة في أي وقت، دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ، وكذا بتركيز (تجميع **centralisation**) حسابات المحاسبين العموميين. كما يتيح هذا النظام التسجيل المحاسبي على أساس الاستحقاق للنفقات مباشرة بعد الالتزام بها) في الوقت الحقيقي

3. دعم الهياكل القاعدية التكنولوجية و احداث مديرية مركزية للإعلام الآلي .  
إن الاهداف الكبرى و المستهدفة من قبل هذه المركبة الاعلام الآلي و نظام المعلومات هي:

- عصرنة و تبسيط المسار الميزانياتي
- تسهيل و تسريع معالجة العمليات المرتبطة بالنفقة.
- التوافق و في كل وقت بين محاسبات الأمرين بالصرف المراقبون الماليون و المحاسبون العموميون (جعل الأمر بالصرف طرفا في الوظيفة المحاسبية)
- تسهيل و تسريع اعداد مشاريع قانون تسوية الميزانية.
- وضع ، حيز التطبيق ، التغييرات المحدثة من طرف مركبة التسجيل بالميزانية.
- ادخال برامج تنميط بهدف دعم الوظيفة :استشارة اقتصادية لوزارة المالية.

### الفرع الثالث: أهداف الإصلاح.

#### أولاً: شفافية ووضوح المعلومات

يحدد برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية سبعة محاور للأداء في نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم والتي تعتبر ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. تحدد السبعة محاور التالية العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة، كما أنها تعكس الأمور المرغوب فيها والقابلة للقياس. تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

• **موثوقية الموازنة .**  
تتسم موازنة الحكومة بالواقعية ويجري تنفيذها حسبما هو مرجو منها. يجري قياس ذلك من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج الفورية لنظام إدارة المالية العامة) بالموازنة الأصلية المعتمدة

المحاور	المؤشرات	الأبعاد
1. موثوقية الموازنة	1. الحصيلة الإجمالية للإنفاق	1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق
	2. تركيبة حصيلة الإنفاق	1.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً لتصنيف الوظيفي
		2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للنوع الاقتصادي
		3.2 الإنفاق من احتياطات المخصصات الطارئة
	3. نواتج الإيرادات	1.3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات
		2.3 مجمل تشكيلة الإيرادات



تتسم المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة بالشمول والاتساق وإمكانية وصول المستخدمين إليها. يتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للموازنة، وشفافية كافة إيرادات و نفقات الحكومة بما في ذلك التحويلات بين الأجهزة الحكومية، والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمة، وإمكانية الوصول إلى الوثائق المالية والمعنية بالموازنة.

المحاور	المؤشرات	الأبعاد
2. شفافية المالية العامة	4. تصنيف الموازنة	1.4 تصنيف الموازنة
	5. توثيق الموازنة	1.5 توثيق الموازنة
	6. عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية	1.6 الإنفاق خارج التقارير المالية
		2.6 الإيرادات خارج التقارير المالية
		3.6 التقارير المالية لوحدة خارج الموازنة
	7. التحويلات إلى الحكومات	1.7 نظام تخصيص التحويلات
	دون الوطنية	2.7 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات
	8. معلومات الأداء الخاص بتقديم	1.8 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات



إدارة الأصول والخصوم. تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم توفير الاستثمارات العامة للقيمة مقابل المال، وتسجيل الأصول وإدارتها، وتحديد المخاطر المالية، وتخطيط الديون والضمانات واعتمادها ومراقبتها بحكمة.

المحاور	المؤشرات	الأبعاد
3. إدارة الأصول والخصوم	10. رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة	1.10 مراقبة المؤسسات العامة
		2.10 مراقبة الحكومات دون الوطنية
		3.10 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى
11. إدارة الاستثمارات العامة		1.11 التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار
		2.11 اختيار المشاريع الاستثمارية
		3.11 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية
		4.11 مراقبة المشاريع الاستثمارية
12. إدارة الأصول العامة		1.12 مراقبة الأصول المالية
		2.12 مراقبة الأصول غير المالية
		3.12 شفافية التصرف في الأصول
13. إدارة الدين		1.13 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير بها
		2.13 اعتماد الديون والضمانات
		3.13 استراتيجية إدارة الديون



### ثانياً: مسؤولية (المسيرين) الأطراف الفاعلة في الميزانية

كما ذكرنا في البداية تتدخل الأطراف في ضبط الميزانية وتنفيذها ومراقبتها. لذلك سنحاول تفصيل مهمة كل طرف وبحثها على حدة وذلك بهدف الوقوف على طبيعة التحديات التي يواجهها كل طرف وعلى الشروط التي من شأنها تمكين كل هؤلاء من الاضطلاع بمهامهم على أحسن وجه

#### 1. مسؤولية ضبط الميزانية حسب الأهداف

إن التحول المثير للاهتمام في مجال إعداد الميزانية لتصبح ميزانية حسب الأهداف يتعلق بجملة من العناصر الأساسية التي قلبت ظهرها على عقب المفاهيم الكلاسيكية السابقة التي كانت تحكم إعداد الميزانية. وباعتماد التمشي الجديد للميزانية حسب الأهداف أصبح إعداد هذه الميزانية يتم وفق مفاهيم جديدة شكلت بدورها إيذاناً بميلاد نمط جديد من المسؤوليات تقع على كاهل المكلفين بضبط الميزانية وتحديد مختلف بنودها. وتتلخص أهم هذه المفاهيم الجديدة فيما يلي:

#### ✓ تحديد السياسات العمومية وفق مهمات

تمكن مختلف الأنشطة المكونة للبرامج من تبيان محتواها وتقديم إيضاحات حول الاستعمال المتوقع للإعتمادات. ويمكن التمشي الجديد في مجال الميزانية من عرض أكثر ملاءمة للاعتمادات، ويتم تنفيذ الميزانية وتقييمها على أساس مؤشرات الأداء تمكن من توجيه التصرف الحكومي نحو النتائج لذلك، وعند التصويت البرلماني

على الميزانية والاقتراع على المسائل المخصصة لأية سياسة حكومية يتم إحاطة البرلمان بأهداف الأداء الحكومي المحدد لكل برنامج، وكذلك بالمؤشرات التي تمكن من قياس مدى حسن التنفيذ.

ويقتضي التصرف في الميزانية حسب الأهداف أن يتم تحديد السياسات العمومية الكبرى للدولة في شكل مهمات، وباعتماد هذا التمشي يختفي التجديد شبه الآلي لاعتمادات الميزانية من طرف مجلس النواب. ووفقا للشكل الجديد للميزانية، يتولى البرلمان تركيز مناقشاته على كل السياسات العامة للدولة وعلى التوجه الاستراتيجي الذي سيعطى لعمل الدولة و برامجها وأنشطتها بعدا آخر. من ذلك أن كل الاعتمادات التي سيأذن بها البرلمان سيتم التصويت عليها بحساب كل مهمة مما يقتضي مناقشة البرلمانين للبرامج المشكلة لكل مهمة.

ومن جهة أخرى، وإذا اعتبرنا وجود عدد من المهمات المشتركة بين أكثر من وزارة والتي تشتمل على مجموعة من البرامج الراجعة لعدة وزارات، فإن ذلك سيمكن البرلمان من المناقشة والتصويت على الاعتمادات المخصصة لبعض الوزارات مجتمعية والتي ترمي إلى تنفيذ سياسة عمومية واحدة. لذلك يقتضي التوجه الجديد أن يتم تقسيم النشاط العمومي إلى مهمات، كما يقتضي التحديد من بينها لعدد المهمات المشتركة بين الوزارات، كما يتم توزيع كل مهمة إلى جملة من البرامج ويتم أيضا توزيع هذه البرامج إلى أنشطة مختلفة.

#### ✓ مسؤولية تنفيذ الميزانية حسب الأهداف

من المفيد الإشارة في البداية إلى الطبيعة الشمولية للأداء في مجال الميزانية حيث أن التمشي الجديد لا يتلخص بالضرورة في تجميع عدد من المؤشرات الحسابية أو المحاسبية أو الفنية، وإنما يتمثل بالنسبة لكل برنامج في تحديد استراتيجية وأهداف يتم بلورتها عبر مؤشرات محددة بدقة وفعالية. |

وباعتماد التمشي الجديد في مجال الميزانية، يتم تنفيذ الميزانية حسب الأهداف وفق مؤشرات كمية لكل البرامج. وإذا اعتبرنا أن المؤشر هو الوسيلة الوحيدة والمثلى لقياس التقدم المنجز في مجال كفاءة مختلف المصالح العمومية فإنه، وفي غياب قياس كمي، تبقى الكفاءة عنوانا فضفاضا غير ذي معنى وغير قادر على مساعدة المسؤول على البرنامج على قيادة مختلف مصالحه وإدارتها، وهو ما يجعل تحديد مختلف المؤشرات بصفة كمية أمرا ضروريا وحيويا إلى حد بعيد.

ومن المفيد اعتماد مؤشرات قليلة من حيث العدد، عميقة من حيث دلالاتها، ومعبرة بما فيه الكفاية عن حقيقة كل مشروع وعن أهدافه الرئيسية. ويجدر التنبيه في هذا المجال إلى ضرورة اجتناب أن يتم اعتماد هذه المؤشرات كتلبس شكلي لواقع موجود وذلك فقط بهدف تحقيق مطابقة شكلية أكثر منه تكريسا لتحول استراتيجي عميق في مجال إعداد الميزانية وتنفيذها.

وتتمثل مسؤولية منفي الميزانية أولا بالنسبة للأهداف في تحديد مؤشرات ذات دلالة ومرتبطة منطقيا بتلك الأهداف، ومن الحيوي أن تكون تلك المؤشرات متعلقة بعناصر جوهرية للنشاط الحكومي مما من شأنه أن يمكن من تقييم مدى التحسن المسجل للأوضاع القائمة، وذلك بالتوازي مع القياس الفعلي لأداء الإدارة. وتتحدد مسؤولية منفي الميزانية في أن تكون المؤشرات المعتمدة صحيحة وقابلة للقياس والمراقبة وأيضا منتجة بكلفة معقولة ومتوفرة وفق مدد منتظمة، وذلك حتى تتمكن الإدارة المعنية من استخلاص العبر والاستنتاجات الضرورية في الإبان.

وتقتضي الكفاءة في مجال تنفيذ الميزانية التخفيض قدر الإمكان في عدد المؤشرات المعتمدة وضمن التدرج والترابط بين الأهداف والمؤشرات الكمية، وكذلك ضمان المراجعة الدورية لهذه الأهداف والمؤشرات وخاصة من طرف الهيئة العليا للرقابة كدائرة المحاسبات. وفي هذا الإطار، ينبغي على دائرة المحاسبات أن تلعب دورا حيويا يساهم في الإحاطة بمختلف الوزارات والإدارات العمومية ومساعدتها على بلورة مؤشرات معبرة انطلاقا من الأهداف التي حددتها مختلف هذه الهياكل لنفسها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى الصعوبة التي قد تعترض بعض الوزارات في ضبط بعض المؤشرات المتعلقة بقياس الآثار الاقتصادية للسياسات العامة للدولة. وقد يكون من الناجع والمفيد أن يتم التوافق مسبقا حول المجالات والأنشطة التي يمكن قياس مدى نجاعتها وفق مؤشرات كمية، وكذلك حول المجالات التي لا يمكن أن تحكمها مؤشرات كمية دقيقة أي التي لا يمكن تلخيص نتائجها رقميا، وهو ما يجعل تقييم نتائجها يتم بصفة جمالية وعامة.

ولضمان النجاعة القصوى في مجال قياس أداء النشاط الحكومي ينبغي حصر عدد الأهداف المحددة لكي لا يتجاوز عددها 5 أهداف بالنسبة لكل برنامج. ويتم بالنسبة لكل هدف تحديد مؤشرين أو ثلاثة على الأكثر، وفي أغلب الحالات يتم تحديد عدد المؤشرات المعتمدة بحسب حجم وتنوع البرنامج، وعلى كل فإن الأهداف المحددة لكل برنامج يجب أن تراعي بصفة عامة الأولويات المحددة وأن تمثلها تمثيلا سليما وأن تعبر بكفاءة عالية وبطريقة متوازنة عن مختلف جوانب الأداء.

وتبرز مسؤولية المنفذين كذلك في ضرورة أن تمكن المؤشرات المعتمدة من إجراء المقارنات سواء في الزمان أو المكان. ولهذه المقارنات أهمية قصوى في مجال تحديد نسق التحسن أو الترددي في مجال الأداء الحكومي سواء من سنة إلى أخرى أو بين القطاعات المتشابهة داخل الدولة الواحدة أو حتى بين دولة وأخرى.

## 2. مسؤولية الرقابة على الميزانية حسب الأهداف

لا يختلف اثنان في أهمية الرقابة على تنفيذ الأداء، بل هناك من يعتبر أن الرقابة هي جزء لا يتجزأ من التصرف والإدارة، وسواء كانت هذه الرقابة داخلية أو خارجية فهي تبقى من أوكذ الضمانات لجودة وسلامة التصرف الحكومي، وسوف نركز في هذا الجانب على مسؤولية الرقابة الخارجية فقط بالنظر لما للرقابة الخارجية المستقلة من أهمية في الرقابة على الأموال العامة وفي مساندة العمل الحكومي وفي وضع الإصبع على مواطن الخلل والداء، وفي التعرف على أهم القضايا والتحديات التي تنتزل في صميم اهتمامات السلط العمومية، وذلك عن طريق إشعار مختلف هذه السلط سواء التشريعية منها أو التنفيذية بالصورة الحقيقية لوضعية التصرف العمومي من حيث حسن أدائه أو اختلاله.

إن إجراءات الرقابة على مختلف جوانب التصرف الإداري والمالي للميزانية حسب الأهداف لا تختلف كثيرا عن الإجراءات المعتمدة حاليا في الرقابة على مشروعية أعمال التصرف وصحة عقد النفقات وتأديتها. غير أن هذه الرقابة تتميز ببعض الخصوصيات المتصلة بالتمشي المعتمد في ضبط الأهداف وفي تحديد طرق الإنجاز وفي رصد الموارد البشرية والمادية لتحقيق هذه الأهداف وكذلك توفير نظام معلومات ملائم يسمح بتقييم الأداء والنتائج في مختلف مراحل التنفيذ. وفي هذا المجال يمكن أن يتضمن التمشي الرقابي ما يلي :

### ✓ بخصوص تحديد الأهداف :

يتعين التأكد من المسائل التالية :

- وجود أهداف واضحة ومحددة بالنسبة إلى الإدارة أو الهيئة محل الرقابة ؛
- وجود أهداف تفصيلية لكل قسم من أقسام الإدارة أو الهيئة ؛
- مدى الاعتماد على بيانات وإحصاءات واضحة ودقيقة لتحديد الأهداف ؛
- مدى تناسق الأهداف وعدم وجود تناقض أو تعارض بينها، وعند الاقتضاء تحديد أوجه هذا التعارض ؛
- مدى مشاركة المكلفين بالتنفيذ في تحديد الأهداف المرسومة باعتبار أن تشريك من يكلف بمهمة بلوغ هدف ما يساهم في نقله وفي العمل على تحقيقه؛
- مدى تغير الأهداف خلال مراحل الإنجاز، وعند الاقتضاء تحديد الفوارق ؛
- التأكد من وجود مخطط واضح للإنجاز يبين الأهداف المراد تحقيقها ومدى الدقة في تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذلك والجهة المسؤولة عن التنفيذ.

### ✓ بخصوص توفر الموارد والتنظيم

- التأكد من كفاية الاعتمادات المرصودة بمختلف بنود الميزانية لتحقيق الأهداف المرسومة ؛
- التأكد من رصد الموارد البشرية الضرورية، لذلك من حيث العدد ومن حيث الكفاءة والخبرة في مجال الاختصاص؛

- دراسة النموذج التنظيمي المعتمد وتحديد مدى تماشي مع خصوصيات أسلوب التصرف حسب الأهداف ؛
- معرفة الصيغ المعتمدة في وضع خطة التنفيذ قصد تحديد مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف؛

### ✓ مسؤولية الفاعلين في تسيير الميزانية حسب الأهداف

- التأكد من مدى توفر إجراءات للرقابة الداخلية تضمن سلامة العمليات التي يتم إنجازها لتحقيق الأهداف المرجوة؛

- التأكد من وجود دليل للإجراءات ومن مدى حدائته؛
- التأكد من اعتماد تطبيقات إعلامية ملائمة تكفل إنجاز العمليات بكفاءة ودقة ؛
- التأكد من وجود تقسيم واضح للعمل ومراجعة الأسس التي تم بموجبها توزيع الأعمال؛
- التأكد من مدى مطابقة الهيكل التنظيمي.

### ثالثا: تعزيز وظيفة الاستشارة

#### رابعا: حوسبة الإجراءات:

#### خامسا: تعزيز نظام إعداد التقارير

وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استناداً إلى السياسات. يجري إعداد الاستراتيجية المالية والموازنة مع مراعاة سياسات الحكومة المالية، والخطط الاستراتيجية، والافتراضات الملائمة المالية والمعنية بالاقتصاد الكلي.

- المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ) يجري الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها ويتم استخلاص المعلومات ونشرها في الأوقات الملائمة لأجل استيفاء احتياجات اتخاذ القرار والإدارة ورفع التقارير والإبلاغ.
- الفحص والمراجعة الخارجية. تخضع المالية العامة للمراجعة بشكل مستقل كما توجد متابعة خارجية تتناول تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين من طرف التنفيذيين.

### سادساً: تحديث إجراءات العمل

### سابعاً: تحسين نظام التنبؤ

قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة. يجري تنفيذ الموازنة ضمن نظام يتسم بفعالية المعايير والعمليات والضوابط الداخلية لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المرجو.

### ثامناً: وضع نظام تسيير متركز على النتائج

## المطلب الثاني: المبادئ التي يقوم عليها الإطار القانوني لأنظمة الميزانية

يناقش هذا القسم عشرة مبادئ (السلطة، السنوية، الشمولية، الوحدة، التخصص، التوازن، المساواة، الشفافية، الاستقرار، الأداء) يمكن أن تكون بمثابة أساس لقوانين وأنظمة الموازنة، وفي البلدان الأوروبية، كانت إجراءات الميزانية والتشريعات ذات الصلة مستوحاة منذ فترة طويلة من العديد من المبادئ الكلاسيكية والتمثلة في: السنوية، الشمولية، الوحدة، التخصص، التوازن، وتتعلق هذه بشكل أساسي بالمرحلة الأولية لإعداد الميزانية واعتمادها. أما في الفترة الأخيرة، دمجت العديد من الدول الأنجلو ساكسونية في قواعد التشريع المتعلقة بشكل خاص (ولكن ليس حصرياً) بالشكليات التي تحدث في مرحلة مبكرة. ويتعلق الأمر بالتركيز على مبادئ المساواة والشفافية والاستقرار والأداء، تم إعطاء الأولوية للالتزامات معلومات الموازنة، ولا سيما التزامات السلطة التنفيذية لإبلاغ المشرع بنتائج الموازنة.

وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ:

### 1. السلطة:

هذه هي أهم القواعد العشر المذكورة أعلاه، وينص على أن سلطة الميزانية مخصصة للسلطات التشريعية والتنفيذية المناسبة. يمكن لكل من يمتلكها أن يفوضها بعد ذلك إلى الكيانات الأدنى.

### سلطة (سيادة) المشرع في المصادقة على قانون المالية السنوي وتلقي تقارير عن تنفيذه :

في جميع البلدان الديمقراطية وفي البلدان غير الديمقراطية التي يوجد بها برلمان (الصين على سبيل المثال)، يتمتع المشرع الوطني بالسلطة العليا للموازنة. ولكن، في هذه الحالة، من الضروري وصف معنى عبارة "سيادة المشرع". كقاعدة عامة، هذا يعني فقط أن ممثلي الشعب المنتخبين لهم الحق، الذي يمارسونه من خلال السلطة التشريعية، في:

✓ التصويت على قانون المالية السنوية. يجب أن يحدد قانون الموازنة أن التصويت يجب أن يتم قبل بداية السنة المالية.

✓ إلزام السلطة التنفيذية بإعداد تقارير عن تنفيذ قانون الموازنة، الذي يسمح بقيام "رقابة" برلمانية.

### ما هي عناصر سلطة الميزانية التي يمكن تحديدها في الدستور؟

من الصعب صياغة قواعد ملزمة قانوناً بشأن درجة "سيادة" المشرع، لأنها تعتمد على عدة عوامل تتدخل في الصراع بين السلطتين، وعلى وجه الخصوص نوع التنظيم السياسي والنظام الانتخابي وكذلك التقليد القانوني. على أي حال، يُقترح أن ينص الدستور على ما يلي:

✓ جميع الضرائب لها أساس قانوني.

✓ مجموع النفقات العامة مرخصة بموجب القانون:

✓ توازن سلطات الميزانية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي أيضاً مشكلة دستورية.

## 2. سنوية الميزانية:

يتطلب هذا المبدأ العرض السنوي للميزانية و التنبؤات متوسطة المدى، إن القانون هو الذي يجب أن يحدد مواعيد ممارسة الموازنة. كما يجب أن ينص على أن النص المعروف على البرلمان يتضمن العناصر التالية: تقدير نتائج الموازنة للسنوات السابقة وتلك الخاصة بالسنة التي تُستخدم كأساس للتنبؤات. قد يحدد القانون أن المشرع يوافق أولاً على إجمالي الإيرادات والنفقات السنوية (وربما المجاميع متوسطة الأجل المقترحة من قبل الحكومة) قبل الموافقة على الاعتمادات التفصيلية.

لا يجب أن ينص القانون فقط على منح سلطة الميزانية لمدة اثني عشر شهراً ، ولكن يجب أن يحدد طبيعتها وأن ينص على استثناءات محتملة. على وجه الخصوص ، يجب أن تحدد:

- ✓ ما إذا كان الحق في جباية الضرائب أو الموارد الأخرى ممنوحاً بشكل دائم أو لمدة اثني عشر شهراً فقط.
- ✓ إذا كانت القدرة على إنفاق المال العام جزءاً من الاستمرارية (و بالتالي ، هل تخضع الحقوق في المنافع لقوانين محددة؟). يمكن أن تحدد تشريعات الموازنة فئات مختلفة من المنح ؛ سوف تستند الفروق إلى الطبيعة الملزمة قانوناً للحدود القصوى السنوية أو إمكانية تجاوزها ، لأن الالتزامات التعاقدية أو الترتيبات الملزمة الأخرى تتطلب سداد مدفوعات ، بغض النظر عن تقديرات الميزانية (مثل على خدمة الدين) .
- ✓ إمكانية الترحيل في نهاية السنة المالية.
- ✓ تحمل نفقات (مقدماً) مصرح بها للسنة المالية التالية.

تقضي هذه القاعدة أن تكون فترة عمل الموازنة العامة لمدة عام، أي توضع الموازنة لفترة مستقبلية من الزمن جرى العرف المالي على تحديدها بسنة واحدة مقبلة. وتحديد مدة الموازنة ضروري لاكتسابها صفة الدورية حتى يتحقق الإشراف البرلماني على أعمال الحكومة ولذا يجب أن يكون الأذن بالنفقات والإيرادات لفترة محدودة جرت العادة على أن تكون اثني عشر شهراً ويكون بالتالي موافقة السلطة التشريعية عليها سنوية حتى يتسنى لمثلي الشعب الاطلاع على الخطة التي سوف تنتهجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذ تلك الخطة.

بناء على مبدأ السنوية فإن تحضير الميزانية من طرف السلطة التنفيذية و المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية تتم سنويا أيضا، كما أن المدة المحددة لتنفيذ عمليات الميزانية تكون سنوية و حسب المادة 6 من القانون العضوي 15/18 فإنه " يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية موارد الدولة و أعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً للهدف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم"، و حسب المادة 3 من القانون 21/90 فإنه "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها".

ويلاحظ في هذا المجال أنه إذا كان الفكر المالي قد أقر قاعدة السنوية، فإنه ترك للتطبيق العملي بداية السنة المالية، ولذلك تختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى تبعا لنظمها الإدارية والتشريعية مراعية في ذلك تقصير الأمد بين تحضير الموازنة وبدء تنفيذها إلى أدنى حد ممكن حتى تكون تقديرات الموازنة أقرب إلى الصحة. في الجزائر تبندئ السنة المالية في 01/01 من كل سنة مدنية وتنتهي في 12/31 من نفس السنة.

### • استثناءات المبدأ:

#### أ. ترحيل الاعتمادات: les reports de crédits :

تقتضي هذه التقنية إمكانية إعادة تجديد صلاحية الاعتمادات المالية التي لم تستهلك للسنة الماضية غير أن هذه إمكانية تختلف باختلاف وضعية الاعتمادات، فبالنسبة لاعتمادات التجهيز تتم بطريقة آلية من أجل إتمام تنفيذ المشاريع (فمدتها تفوق السنة) أما فيما يخص اعتمادات التسيير فهي تحتاج إلى رخصة تشريعية. غير أن هذه التقنية قليلة الاستعمال و في الجزائر لم تعد متاحة إلا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

EPA.

#### ب. الاثني عشر المؤقت les douzièmes provisoires

في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية المعتبرة أي تأخر في التصويت نظرا لظروف ما فإنه:  
يوصل مؤقتا تنفيذ إيرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

- ✓ بالنسبة للإيرادات طبقاً للشروط والنسب و كفيات التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق.
- ✓ بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية السابقة و ذلك شهرياً و لمدة 3 أشهر.
- ✓ بالنسبة لاعتمادات الاستثمار و في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع و لكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

### ت. عمليات برامج التجهيز العمومي:

تعد هذه العمليات استثناءً هاما لمبدأ سنوية الميزانية العامة في الجزائر، و بعض العمليات المالية و خصوصا الاستثمارات العمومية لا يمكن منطقياً تنفيذها و تنفيذها في آجال قصيرة نسبياً، لا يتعدى مداها السنة الواحدة، و عليه يصبح أمر تجزئتها إلى شرائح تتلاءم و التطبيق الصارم لقاعدة السنوية قليل العقلانية و خطير.

2

و من هنا يأتي التمييز الأساسي في النظام المالي الميزاني الجزائري بين رخص البرامج و اعتمادات الدفع، إذ تسجل نفقات التجهيز العمومية و نفقات الاستثمار و النفقات بالرأس المال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج "Autorisation de programme" و تعرف بـ **AP** و قد تغيرت التسمية في القانون 15/18 و أصبحت رخص الالتزام "Autorisation d'Engagement" و تعرف بـ **AE** و تنفذ باعتمادات الدفع "crédit de paiement" و المعروفة بـ **CP**.

- ✓ رخص الالتزام **AE** الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها ، ويمكن أن ينتج عن الالتزام أثر على سنة مالية واحدة أو أكثر ، و تبقى رخص الالتزام التي تم تبليغها للسنة المعنية سارية للسنة الموالية ، عند الاقتضاء فيما يخص نفقات الاستثمار. **المادة 30 الفقرة 2**
- ✓ بينما تمثل اعتمادات الدفع **CP** الحد الأقصى للنفقات الممكن الأمر بصرفها أو تحرير الحوالات الخاصة بها أو دفعها خلال السنة لتغطية الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام. **المادة 30 الفقرة 3**

ث. **القوانين المالية التكميلية:** هي عبارة عن قوانين تسلك نفس المسار الذي يسلكه قانون المالية الأساسي و تأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بنود قانون المالية الأساسي.

## 3. مبدأ الوحدة

### أ. التعريف بالمبدأ:

- يقصد بمبدأ الوحدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة و جميع نفقاتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، و مطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية .
- و الهدف من إظهار الميزانية في بيان موحد لكافة النفقات و الإيرادات هو:
- ✓ سهولة الاطلاع على المركز المالي للدولة .
- ✓ سهولة إحكام الرقابة على بنود الميزانية، و من ثم النشاط المالي للحكومة من قبل السلطة التشريعية.
- ✓ سهولة دراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة .

### 1. الوحدة

تعني قاعدة وحدة الميزانية أنه يجب تقديم جميع الإيرادات و النفقات في وثيقة واحدة. ومع ذلك ، فإن أرقام قانون الموازنة السنوية التي وافق عليها البرلمان قد لا تمثل سوى جزء من إجمالي الموارد و المصروفات التي تحتفظ بها استراتيجية الموازنة التي يكون قانون الموازنة جزءاً منها. ينشأ الاختلاف بشكل رئيسي من الاستثناءات من مبدأ العالمية ، مثل الحكومات دون الوطنية المستقلة أو المنح الصافية أو الأموال من خارج الميزانية. لذلك يجب أن يطلب القانون من السلطة التنفيذية أن تُدرج في وثائق الميزانية السنوية المخصصة للبرلمان جدولاً يوضح كيفية الانتقال من مجاميع استراتيجية المالية العامة الكلية (ويفضل أن تكون محسوبة على أساس الحسابات القومية) إلى تلك التي سيتم التصويت عليها. قانون التمويل السنوي.

### ب. الاستثناءات الواردة على مبدأ الوحدة:

#### 1. الميزانية الملحقية:

يكون موضوع الميزانيات الملحقة بالعمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضيف عليها القانون الشخصية الاعتبارية و التي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن<sup>2</sup> .  
و هي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيرادات و تلحق بميزانية الدولة . و بالتالي نجد أن هذه المرافق تتمتع بالاستقلال المالي دون التمتع بالاستقلال القانوني لأ<sup>3</sup> تظل مرتبطة بالشخصية الاعتبارية للدولة . و تعتبر الميزانية الملحقة للبريد و المواصلات الميزانية الوحيدة الملحقة بميزانية الدولة في الجزائر .  
**2. الحسابات الخاصة للخزينة العمومية:**

و المتضمن قانون المالية - شرع في استخدام الحسابات الخاصة بموجب المادة 6 من المرسوم 65 لسنة 1966، و يقصد<sup>4</sup> هذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم<sup>5</sup> ، و لا تعتبر إيرادات عامة و يسجل خروج أموال منها و لا تعتبر نفقات عامة.  
و في الجزائر تفتح هذه الحسابات من خلال قانون المالية و تجمع في خمس ( 05 ) فئات :

حسابات التجارة \_ .

حسابات التخصيص الخاص \_

حسابات التسبيقات \_ .

حسابات القروض \_ .

حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية \_ .

أصبحت عبارة عن ست ( 06 ) حسابات وذلك بإضافة - و في سنة 2000 بعد تعديل قانون 84 حساب الإصلاحات الاقتصادية.

أ. **حسابات التجارة:** تتضمن العمليات التي تكون ذات طابع تجاري أو صناعي و التي تقوم<sup>6</sup> ا بصفة ثانوية بعض مصالح الدولة و التي لا تشكل النشاط الرئيسي لهذه المصالح.

301 الذي يصف عمليات شراء و بيع السيارات من طرف مصالح أملاك - مثال : حساب رقم 004 الدولة.

ب. **حسابات التخصيص الخاص:** تدرج في هذه الحسابات العمليات الممولة بواسطة موارد خاصة على أثر إصدار حكم في قانون المالية، و يمكن أن تمول حسابات التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضمن الحدود المبينة في قانون المالية<sup>7</sup> .

ت. **حسابات التسبيقات:** تسجل هذه الحسابات عمليات منح أو تسديد تسبيقات على المدى القصير - سنتين كحد أقصى - المنجزة من طرف الخزينة العمومية.

ث. **حسابات القروض:** تصور هذه الحسابات القروض لمدة تفوق الأربع سنوات الممنوحة من طرف الدولة و أهمها تلك الممنوحة لحكومات أجنبية.

ج. **حسابات التسوية مع حكومات أجنبية:** و ترتبط بالعمليات التي تم إجراؤها تطبيقا لاتفاقيات دولية مصادق عليها.

ح. **حسابات الإصلاحات الاقتصادية) المشاركة أو المساهمة:** (تتضمن الاعتمادات المالية التي تتضمنها الميزانية فيما يتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية.

**4. الميزانيات المستقلة:** هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة<sup>8</sup> ا مستقلة عن ميزانية الدولة.

#### 4. مبدأ العمومية (الشمولية)

أ. **التعريف بالمبدأ:**

إن عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايضة بين الاثنين. ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين:

ب. **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات :**

بموجب المادة ( 08 ) الثامنة من قانون 84 - 17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن تستثنى من هذه القاعدة:  
• الميزانيات الملحقة،



• الحسابات الخاصة للخزينة،

• أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

### ت. قاعدة تخصيص الاعتمادات:

تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالي بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد و اعتماد النفقات كمبلغ إجمالي و يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

### الشمولية:

بموجب هذا المبدأ ، تظهر جميع الموارد والرسوم في قانون الموازنة بقيمتها الإجمالية. مبدأ الشمولية هذا مهم للغاية بحيث يجب تضمين بعض جوانبه في الدستور.

من المرغوب فيه أن يضع الدستور (على الأقل) المبادئ التي تحكم حق السلطات المحلية في جباية الضرائب والإنفاق بشكل مستقل. في هذا الصدد ، من المهم أن تنص على دولة اتحادية أو وحدوية. في البلدان الفيدرالية ، ينبغي تحديد درجة الاستقلال الذاتي في الميزانية الممنوحة للسلطات دون الوطنية. يعود الأمر إلى التشريع الأساسي لاستكمال الأحكام الدستورية المتعلقة بعلاقات الميزانية بين الدولة المركزية والسلطات المحلية ، بما في ذلك أي اتفاقيات لتقاسم الإيرادات وآليات التحويل بين الدول. يجب أن يحدد القانون

آليات أو هيئات التنسيق بين الدول لمواءمة الأهداف والسياسات والإجراءات الوطنية.

يجب دمج قاعدة توحيد الإيرادات في الدستور أو تشريعات الميزانية من خلال النص على إنشاء صندوق موحد ، يتم دفع جميع إيرادات الموازنة إليه وتسوية جميع النفقات. يتجسد هذا المفهوم من خلال وجود حساب خزينة واحد مفتوح عمومًا في البنك المركزي. يمكن تحديد قواعد التشغيل التفصيلية لهذا الحساب (يمكن ضربها في حسابات فرعية تتعلق بنفقات محددة) بواسطة اللوائح. في البلدان الفيدرالية ، حيث تتمتع جميع مستويات الحكومة بالاستقلالية المالية ، سيكون لكل منها صندوقها الخاص لتوحيد الإيرادات ، والذي سيتم استخدامه لدفع النفقات المحلية.

ستكون هناك حاجة إلى قانون للإعلان عن الاستراتيجية المالية الوطنية. عندما تكون الحكومات دون الوطنية بارزة ، يجب تجميع رصيدها المالي مع ميزان الحكومة المركزية ويجب الإعلان عن الأرقام الناتجة وطبيعة الاستراتيجيات المالية. سيكون هذا ضروريًا لإبلاغ السلطة المالية المركزية بشكل كامل بالتطورات الماضية والمستقبلية على مستوى الدولة ، بما في ذلك تسليط الضوء على المخاطر المالية على جميع المستويات.

المستويات الحكومية (بما في ذلك الضمانات الضمنية المحتملة لإنقاذ من قبل الحكومة المركزية لسلطة دون وطنية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المدنية). يحدد القانون الذي يحكم إعداد التقارير المالية في المجال العام ، من بين أمور أخرى ، الهيئة التنسيقية المسؤولة عن توحيد جميع الميزانيات وصياغة السياسة المالية العامة الوطنية.

سيطلب ذلك تسليط الضوء بوضوح على مجاميع الميزانية الموحدة الرئيسية (الإيرادات والنفقات والأرصدة والتمويل) ، وتقسيمها بين الدولة المركزية ومختلف الإدارات دون الوطنية (بغض النظر عن الاستقلال الذاتي المحتمل لكل مستوى من مستويات الدولة والأموال من خارج الميزانية. أضفها له). يجب أن يحدد القانون طرق تجميع بيانات الموازنة فيما يتعلق "بمجملة الإدارات" ، 8 سواء قبل ذلك أو بعده.

### يجب أن تنص قوانين الموازنة على استثناءات من قاعدة الشمولية ، وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

الأموال الخارجة عن الميزانية. من أجل حماية قاعدة العالمية ، من المهم أن تفيد الحكومات والبرلمانات بشكل صارم إنشاء هذه الصناديق 9. إذا لزم الأمر ، سيتم إنشاؤها بموجب قانون منفصل ، والذي سيحدد هيكل إدارة الصندوق والتزاماته المتعلقة بالمعلومات. (سواء قبل ذلك أو لاحقًا) تجاه المشرع. يمكن أن يمنح القانون أيضًا الصندوق الحق في جمع الموارد المخصصة واستخدامها لأغراض محددة (مثل دفع مزايا الضمان الاجتماعي).

استثناءات محاسبية المبالغ الإجمالية. فيما يتعلق بالإيرادات ، يجب أن يسمح القانون فقط بعرضها بالقيمة الصافية في توقعات الميزانية (وبالتالي ، يمكن أن تظهر متحصلات ضريبة القيمة المضافة التي تم إدخالها في الميزانية لمبلغها بعد خصم المبالغ المسددة للمدخلات). عندما يتعلق الأمر بالنفقات ، يجب أن يكون لأي تعويض مع الإيرادات أساس

قانوني ومبرر واضح. وفقًا للبعض ، يجب السماح للهيئة العامة بالاحتفاظ بالموارد التي تحصل عليها بنفسها واستخدامها لأغراضها الخاصة ، لأن هذه هي الطريقة الأكثر فعالية لتعظيمها. يعتبر الاحتفاظ بالموارد حافزًا قويًا لإعطاء توقعات واقعية للمبلغ الذي سيتم تضمينه في قانون الميزانية السنوية ولضمان تحقيقه. بدلاً من التصويت على إجمالي الإنفاق الذي يظهر في الخطة السنوية (تفاصيل الحقوق والإتاوات الموجودة في تقديرات الموارد غير المالية)

، سيصوت البرلمان على صافي الإنفاق (يتم التصويت على الأموال التي تحتفظ بها الإدارة على أنها نفقات سلبية). يجب أن يعطي موافقته بحيث يمكن أن يتجاوز استهلاك الموارد التي تم جمعها بشكل مباشر توقعات الميزانية.

## 5. مبدأ التوازن

### أ. التعريف بالمبدأ:

يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى جملة تقديرات النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة. و في هذا الاتجاه ذهبت المادة 121 من الدستور حينما نصت على ما يلي " : لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها

### التوازن المالي و التوازن الاقتصادي:

يعني توازن الميزانية تحقيق التوازن الحسابي أو المالي بين جانبي الميزانية العامة و تجنب العجز أو الفائض، أما التوازن الاقتصادي أو الاجتماعي فيحدث تلقائياً، و قد ظل التقليديون متمسكون □ ذه القاعدة و ذلك بسبب نظر □ م لدور الدولة القائمة على عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي و أن تتبع سياسة مالية محايدة، و رافضون بشدة لحالة الفائض في الموازنة إذ يفسرونه بالتعسف في فرض الضرائب، و حالة العجز الذي يروونه سبباً في زيادة حجم القروض و تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية، أو تمويله عن طريق الإصدار النقدي الذي قد يؤدي إلى التضخم. و لكن بعد تطور دور الدولة ووظائفها إثر الكساد العالمي الكبير سنة 1929 تغير الموقف من هذا المبدأ، ليثبت الاقتصادي "كينز" أن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل مما يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي، كما نادى بضرورة إحداث عجز في ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب الكلي و التوسع في المشروعات (الاستثمار و محاولة تحقيق العمالة الكاملة و منه تحقيق التوازن الاقتصادي. و عليه لم يعد مبدأ التوازن مطلوباً في الميزانية إذ يتم التخلي عنه من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي.

### 1. التوازن

#### 1.7. قاعدة الموازنة المتوازنة

بموجب هذه القاعدة ، يجب موازنة نفقات الميزانية بإيصالات بقيمة متساوية. لمنع هذا المبدأ من الاختزال إلى مجرد مساواة محاسبية ، من المهم التمييز بين (1) التدفقات النقدية الداخلة والدخل المسجل وكذلك بين (2) المدفوعات المقدمة والتفويضات بالإنفاق. من الناحية الاقتصادية ، القاعدة يتكون من موازنة النفقات 10 مع إيرادات الميزانية والتمويل. من حق القانون تحديد الموارد والنفقات ومفهوم التوازن ، بينما يجب على البرلمان وضع حدود للأول والأخير.

#### 2.7. القواعد المالية

تم تخصيص العديد من الدراسات الاقتصادية للقواعد مالي (انظر على سبيل المثال Kopits and Symansky ، 1998؛ Bank of Italy ، 2001؛ Schick ، 2003) وتعتبر هذه ضرورية لاستقرار الاقتصاد الكلي ، أي استقرار الأسعار ، والنمو المنتظم وتقليل تقلبات أسعار الصرف. يجب أن تلتزم إدارة المالية العامة بأهداف صارمة حتى تتوافق مع إرشادات السياسة النقدية. وعلى وجه الخصوص ، يجب احتواء الدين العام وتجنب التمويل النقدي للعجز. يقترح بعض الخبراء دمج القواعد المالية في

11 يرى مؤيدو هذا الحل أنه ينبغي استخدام سلطة القانون الدستوري لإجبار الهيئة التشريعية على اعتماد ميزانية صارمة كل عام.

إذا تم تحديد أرصدة الموازنة الدائمة وأهداف الدين العام ، فلن يعود بإمكان صانعي القرار استخدام سياسة الموازنة التقديرية. وعلى وجه الخصوص ، يمكن تبرير التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية - أي الانحراف مؤقتاً عن العجز الكمي متوسط الأجل واستهداف الديون - عند حدوث صدمات مالية معاكسة.

تعتمد مصداقية الالتزامات بالأهداف المالية المتوسطة الأجل على الاتفاق السياسي. بما أن مدة الهيئة التشريعية هي بضع سنوات فقط ، فهناك وسيلة أكثر فاعلية من القاعدة الدائمة التي ينص عليها القانون ؛ هو التوصل إلى اتفاق سياسي غير ملزم بشأن الإدارة متوسطة المدى للأموال العامة وتجديدها بشكل دوري في ضوء التغييرات في السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

من الممكن إيجاد ثغرات في القواعد من الناحية القانونية

إلزامي. يمكن تنفيذ العمليات خارج نطاق القيود التي تنطبق على المفاهيم والتمارين والكيانات ميزانيات محددة. في بعض الأحيان تم استخدام الحيل

يقوم المحاسبون بنقل المعاملات من سنة مالية إلى أخرى ، تحت ستار "احترام" النظام ، أو حتى لسحب الرسوم من الميزانية والتحويل على القواعد (انظر Milesi-Ferretti ، 2000) أسلوب آخر يتمثل في إساءة استخدام الاستثناءات المصرح بها (على سبيل المثال ، سيتم استخدام الاعتمادات "الطارئة" في كثير من الأحيان أكثر مما ينص عليه القانون).

منذ اللحظة التي يتم فيها تكريس الأهداف الكمية في القانون ، يجب على المحاكم ضمان الامتثال لها. ومع ذلك ، فإنه لا يعتبر ديمقراطيًا للقضاة غير المنتخبين لإملاء السياسة المالية عندما يتطلب الوضع الاقتصادي خرق القواعد. من الناحية العملية ، نادرًا ما يتم رفع دعاوى أمام المحاكم في حالة انتهاك القواعد ، 13 مما قد يلقي بظلال من الشك على إمكانية إنفاذها بالوسائل القانونية.

يمكن أن تكون القيود القانونية "الدائمة" بسهولة

المعدلة بقوانين ذات طبيعة مؤقتة 14

العقوبات موجودة فقط على الورق. 15- الأسباب السياسية غالبًا ما تجعل تطبيقها العملي صعبًا للغاية يمكن أن يكون التحليل من حيث المخزون - الذي يأخذ في الاعتبار أصول وخصوم الدولة - موضوع نص منفصل أو يخضع للتشريع العام للموازنة. حتى تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق ، كان المعيار في قوانين الموازنة هو تسجيل المقبوضات والمدفوعات فقط.

لم يول القانون سوى القليل من الاهتمام ، إن وجد ، لمعاملات الميزانية العمومية. في حالة عدم وجود قانون منفصل يحكم الدين العام ، ربما تضمنت القواعد المحاسبية أحكامًا تتعلق بالمعاملات التي تنطوي على أصول والتزامات.

## 6. تخصص

وفقًا لقاعدة تخصص الميزانية ، يتم تنفيذ التفويض البرلماني للإيرادات والنفقات بمستوى معين من التفاصيل. أولاً ، يجب أن يحدد القانون الفئات الرئيسية للموارد. ويمكن استخدام دليل إحصاءات المالية الحكومية (IMF ، 2001a) التابع لصندوق النقد الدولي كدليل إرشادي لهذا الغرض. ويصنف الأنواع المختلفة من جبايات الضرائب والموارد الأخرى (الإتاوات والدخل من الأصول العامة وما إلى ذلك) ومساهمات الضمان الاجتماعي والإعانات.

ثانياً ، يجب أن يحدد القانون فئات الرسوم المختلفة وأساسها وطبيعتها ومدتها. يستحسن أن:

يتميز بين الاعتمادات ذات المبلغ الثابت - الخاضعة لسقف إلزامي لمدة اثني عشر شهرًا - وانتمانات بمبلغ غير محدود ، والتي يمكن تجاوزها للامتثال للقوانين الأخرى أو الالتزامات التعاقدية (على سبيل المثال ، النصوص التي تفرض دفع منافع اجتماعية للأسر أو العقود التي تتعهد الدولة بموجبه لخدمة الدين العام) ، بغض النظر عن تقديرات الموازنة. كما ينبغي أن ينص التشريع على تقديم تقارير دورية إلى البرلمان تشرح سبب تجاوز الاعتمادات التقييمية المبالغ المشار إليها.

يحدد كيفية احتساب الاعتمادات: الاعتراف على أساس الإدارة أو المستحقات أو الالتزامات (أو الالتزامات). يمكن أن يسمح القانون (أو يتطلب) التصويت على تقديرات الميزانية السنوية على كل من أنظمة الإدارة والاستحقاق (أو الالتزام).

فرق بين الاعتمادات الصافية والإجمالية (انظر الاستثناءات من التكلفة الإجمالية أعلاه) - وحدد تخصيص الموارد لأغراض محددة.

يوفر اعتمادات متعددة السنوات و / أو مدة غير محدودة. من الضروري أن تخضع بعض الاعتمادات - على سبيل المثال المخصصة للمشاركة الاستثمارية التي تكون نتيجتها بعيدة - لترخيص متعدد السنوات ، على الأقل بالنسبة للالتزامات (قد تفرض تشريعات الميزانية أيضًا حدًا أقصى للمصروفات السنوية).

## 7. المسؤولية

من شأن نص محدد بشأن المسؤولية المالية أن يميز بين المسؤولية السابقة واللاحقة للمشرع: الأول يتعلق بمشروع الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية للرقابة البرلمانية، والثاني يتعلق بالمعلومات التي يجب أن توفرها بعد تنفيذ الميزانية.

إلى جانب هذين العنصرين ، هناك جانبان آخران على الأقل من جوانب المساءلة: ممارستها داخل السلطة التنفيذية ، ودور هيئة الرقابة الخارجية. يُقترح تحديد المسؤوليات التي تتم مناقشتها في النقاط الفرعية أدناه في القوانين أو اللوائح ، وبالنسبة لمسؤولية هيئة الرقابة الخارجية في الدستور.

#### أ. مساءلة السلطة التنفيذية السياسية أمام الهيئة التشريعية

- ✓ يجب أن تكون مساءلة السلطة التنفيذية أمام البرلمان عن إدارة الميزانية مسألة قانونية. وسواء كان ينطبق على شخص (وزير المالية ، على سبيل المثال) أو على مجلس الوزراء يعتمد على أحكام الدستور ، الصريحة أو الضمنية ، فيما يتعلق بطابعه الفردي أو الجماعي. قد يكون من الضروري سن تشريعات لإضافة المسؤولية المالية إلى القواعد الدستورية المحتملة ، ولا سيما لفرض القواعد التالية:
- ✓ تقدم الحكومة أو وزير المالية (أو ما يعادلها) مشروع الموازنة إلى الهيئة التشريعية في تاريخ محدد ، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية الجديدة. قد يكون من المرغوب فيه توضيح أن السلطة التنفيذية وحدها هي المخولة بوضع مشروع موازنة الأول.
- ✓ يجب تقديم الميزانية إلى البرلمان في تاريخ يحدده الدستور. يجب تحديد هذا التاريخ في وقت مبكر بما فيه الكفاية (على سبيل المثال قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية) بحيث يكون لدى المسؤولين المنتخبين فترة زمنية مناسبة لفحص المشروع. و من مصلحة الإدارة المسؤولة عن الميزانية ، أن تتخذ في الاعتبار أن قانون المالية قبل بداية السنة المالية الجديدة مهم للغاية ، وكذلك القواعد القانونية المعمول بها في حالة تجاوز هذا الموعد النهائي. لذلك يجب أن يتضمن الدستور على الأقل أحكامًا عامة تتعلق بتاريخ اعتماد قانون المالية السنوي ، بينما ينظم التشريع الأساسي التفاصيل.
- ✓ يجب تقديم التقارير مع مشروع الميزانية .
- ✓ تقدم الحكومة أو وزير المالية إلى مجلس النواب نتائج تنفيذ الميزانية ، بعد التحقق منها على النحو الواجب ، في تاريخ محدد ، والذي يجب أن يكون قبل تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية التالية.
- ✓ للمشرع الحق في استدعاء أي عضو في الحكومة، وأي شخص كان موضوع تعيين سياسي وأي موظف مدني لتبرير شفهيًا أو كتابيًا ، توقعات و / أو نتائج الميزانية.

#### ب. إعداد تقارير من طرف الهيئة التنفيذية تقدم للبرلمان

- ✓ يجب أن تقرر تشريعات الميزانية النطاق و محتوى تقارير تنفيذ الميزانية السنوية والبيانات المالية. مطلوب من السلطة التنفيذية تقديم هذه التقارير في موعد محدد بعد نهاية السنة المالية؛ يجب أن تكون مصحوبة بالتقرير السنوي للمراقب الخارجي. يجب تحديد تاريخ التسليم بموجب القانون:
- ✓ آجال : \* 12 شهرًا هي معيار منخفض ( صندوق النقد الدولي (FMI 2001b) .
- \* ستة أشهر هي "الأفضل" من الناحية العملية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ) ( OCDE 2002 )

( a )

- يقترح الإطار 04 معايير قانونية متطلبات معلومات الموازنة ، المستمدة من أفضل ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شفافية الموازنة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2002 أ) وقانون الممارسات الجيدة في الشفافية المالية التابع لصندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي ، 2001 ب).
- ✓ يمكن جعل معلومات وتقارير الميزانية الدورية الأخرى ، على النحو المبين في أفضل ممارسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ملزمة قانونًا. على الرغم من إدراجها في التشريع ، يمكن للسلطات أن تقرر عدم الامتثال الفوري لهذه المعايير. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث يكون للسلطة التنفيذية وسائل محدودة لإعداد التقارير المطلوبة ، أو حيث لا يشعر البرلمان دائمًا بالحاجة إلى تلقي معلومات مفصلة.

- ✓ حتى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تمارس موازنة الأداء ، هناك خطر أن يتلقى المشرع وفرة من المعلومات حيث يتم إضافة معلومات الأداء إلى الوثائق المعتادة. يجب اتخاذ خيارات حكيمة قبل فرض الالتزامات القانونية مثل تقديم الوزارات لتقارير الأداء السنوية. سيكون من الجيد التمييز بين احتياجات البرلمان والمعلومات المخصصة للإدارة الداخلية ، وهي مسألة تنظيم وليس قانون.

#### ت. مساءلة مديري الميزانية أمام رؤسائهم السياسيين

- ✓ يجب تحديد بدقة داخل السلطة التنفيذية مسؤولية مسيري الميزانية أمام القادة السياسيين ، هذا لا يعني بالضرورة التشريع.

يعتمد ما إذا كان القانون ينظم مسؤولية المسؤولين داخل السلطة التنفيذية على درجة تدخل المشرع في إعداد الميزانية وتنفيذها. قد يعتمد كلياً على السلطة التنفيذية لوضع الميزانية وتنفيذها بمجرد التصويت ، سيتمكن المشرع بعد ذلك من تفويض جميع المشكلات التنظيمية إليه ، بمجرد أن يحدد القانون الطرائق الرئيسية لممارسة المسؤولية التنفيذية. في هذه الحالة ، ستسند السلطة التنفيذية لنفسها القواعد الداخلية التي تحدد على وجه الخصوص وظائف ومسؤوليات وحقوق موظفي الخدمة المدنية وكذلك المستشارين السياسيين الذين يخدمونها. وأي عقود تُبرم بين الدولة كصاحب عمل وموظفي الخدمة المدنية (موظفين) ستخضع من حيث المبدأ لقانون العمل ، الذي ينطبق أيضاً على الموظفين في القطاع الخاص. ولكن إذا تم الاختيار لمنح وضع خاص لموظفي الخدمة المدنية (على سبيل المثال لضمان الأمن الوظيفي الدائم و المزاي ، مقابل الولاء والكفاءة المهنية الضروريين للوظيفة العامة) ، فقد يتعين علينا اعتماد قانون محدد.

يحد القانون الإداري من حرية السلطة التنفيذية صياغة قواعد داخلية بشأن المسؤولية نفسها. في بعض البلدان ، يترك الدستور ، وفقاً لتقليد راسخ ، للقانون الإداري مهمة تحديد واجبات وسلطات المديرين ، بما في ذلك ما يتعلق بنظام الميزانية. هذا هو الحال بشكل خاص حيث يوجد تمييز حاد بين القانون العام والقانون الخاص. ينص الدستور بعد ذلك على أن القانون العام يحدد الحقوق والوضع والتزامات المهنية والولاء لأولئك الذين يقدمون الخدمة العامة (راجع على سبيل المثال الدستور الألماني لعام 1949) ، ويتعامل أحياناً بشكل واضح مع الإدارة والجيش (الدستور الفرنسي لعام 1958). إذا أدت هذه القواعد الدستورية إلى تشريع الخدمة المدنية الذي يفرض الجمود (مثل جدول رواتب موحد) ، فقد يتم حرمان السلطة التنفيذية السياسية أو الإدارية من مرونة التعويض اللازمة للإدارة الفعالة للميزانية. تتمتع البلدان التي لا تخضع فيها الأجور وغيرها من شروط التوظيف لموظفي الخدمة المدنية للمعايير الدستورية أو القانونية بالمرونة لإبرام عقود غير ملزمة قانوناً ، والتي تحدد مسؤوليات كبار موظفي الخدمة المدنية فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية السياسية (أي الوزراء عادة). قد يشعر المشرع بأنه يحق له استخدام القانون لممارسة الرقابة على عدد ورواتب الخدمة المدنية. إذا كان معنياً بشكل أساسي بنتائج السياسات العامة التي قدمها بالتمويل اللازم عن طريق التصويت على الميزانية السنوية ، فلن يهتم إذا كان المدير التنفيذي يحققها بالجوء إلى الموارد البشرية أو غيرها من المدخلات. النتائج هي المهمة وليس الوسائل المستخدمة لتحقيقها. من ناحية أخرى ، إذا اعتبر المسؤولون المنتخبون أن فاتورة رواتب القطاع العام "مرتفعة للغاية" أو أن هناك "عددًا كبيرًا جدًا" أو ، على العكس من ذلك ، "لا يوجد عدد كافٍ" من موظفي الخدمة المدنية ، فقد يقررون بعد ذلك التحدث عن الفاتورة السنوية قانون المالية ، بشأن عدد وظائف القطاع العام وأجر الوحدة. من خلال اعتماد قانون بشأن الخدمة المدنية أو اشتراط تحديد عدد الوظائف الإدارية بموجب قانون المالية ، سيكون المشرع قادرًا على تحقيق أهدافه السياسية (من الصعب إثبات العقلانية الاقتصادية لهذا النوع من التدخل)

### ث. سلطات وأدوار ومسؤوليات المؤسسة العليا للمراقبة:

بما أن جهاز الرقابة العليا يجب أن يتم إنشاؤه بموجب الدستور (انظر الإطار 2) ، فمن المستحسن اتباع المبادئ التوجيهية للإنتوساي: ينص الدستور بشكل خاص على تقديم تقرير المدققين ( المراقبين) إلى المشرع ، إذا كان ذلك ممكناً في تاريخ محدد. يجب أن يحدد قانون الرقابة الخارجية صلاحيات ودور ومسؤوليات الهيئة المسؤولة عن إعطاء المشرع رؤية مستقلة لتنفيذ الميزانية.

يجب أن تستند قوانين التدقيق الخارجي في المقام الأول إلى المبادئ التوجيهية التي اقترحتها الإنتوساي (INTOSAI) : المعايير المحاسبية لهذه المنظمة من أربعة أنواع: الافتراضات الأساسية ، والأحكام العامة ، والقواعد العملية والمعلومات (تم تلخيصها في المربع 24 من صندوق النقد الدولي ، 2001 ج). يوفر الإطار 5-5 المعايير الدنيا الممكنة لقانون التدقيق الخارجي.

### 8. الشفافية:

لقد تعددت التعريفات التي وضعت لشفافية الموازنة العامة للدولة ، واهتمت المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية اهتماماً بالغاً بهذا الشأن ، فجاءت هذه التعريفات على النحو التالي :

عرفها صندوق النقد الدولي IMF : التزام الصراحة مع الجمهور بشأن أنشطة المالية العامة التي تقوم بها الحكومة ، سواء كانت أنشطة سابقة أو راهنة أو مستقبلية ، و كذلك بشأن هيكل الحكومة ووظائفها اللذين يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها ، وتشجع هذه الشفافية إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل ، وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها .

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : بأنها الإفصاح عن كافة . المعلومات المتعلقة بالموازنة بأسلوب منهجي وفي الوقت المناسب .

وعرفت شراكة الموازنة الدولية IBP : بأنها مقدرة كل الأفراد في الدولة على الحصول على كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بمختلف أنواع الإنفاق ومجموع الدخل أو الإيرادات .

عرفها البعض بأنها : توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة والآتية المتعلقة وعرّفها البعض بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات المالية التي تتخذها الدولة في الوقت المناسب ، وضمان الوصول إليها بشكل يسمح بسهولة الرقابة .

#### أ. شفافية الموازنة العامة للدولة :

إذا نظرنا إلى التعريفات المذكورة لشفافية الموازنة العامة للدولة نجد أنها متقاربة في معناها وفحواها ، بعض التعريفات جاء واسعة والبعض الآخر جاء مختصرة إلا أنها جميعها تؤكد على ضرورة الانفتاح على الجمهور والصراحة معه و إطلاع على كافة الأمور المتعلقة بالموازنة العامة من إيرادات ونفقات ونشر المعلومات والإحصاءات الخاصة بالموازنة العامة وتمكين الجمهور من الحصول عليها في الوقت المناسب وبالسرية الكافية حتى يمكن مساءلة الحكومة عن كل بنود الإنفاق الذي قامت به ، والإيرادات التي حصلت عليها .

ومن شفافيتها الموازنة العامة للدولة تعني : الانفتاح على الجمهور والتزام الصراحة معه في كل ما يتعلق بالنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة ، وتوفير كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالموازنة العامة في الوقت المناسب ، وضمان الوصول إليها بسهولة ويسر ، بما يكفل مساءلة الحكومة كلما اقتضى الأمر ذلك .

من كل التعريفات السابقة يتضح : أن أهم مكونات شفافية الموازنة هي الانفتاح على الجمهور ، الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة أو إتاحتها وحده لا يكفي التحقيق الشفافية ، وإنما لابد وأن يعي الجمهور أدوار كل جهة من الجهات المنوط بها إنفاق وتحصيل أي إيراد في الموازنة العامة ، بل والهيكل المسئول عن الإدارة المالية العامة للدولة بالكامل ، بحيث يتمكن من مساءلته فيما يتعلق بكل بند من بنود الإنفاق ، ولابد كذلك من الدراية الكاملة بمخططات الإنفاق والأهداف المقصود والمرجو تحقيقها من إتباع السياسة المالية ، بما يتحتم نشر الخطط المالية للأجلين المتوسط والطويل ، كما تشير التعريفات السابقة أيضا إلى ضرورة جودة المعلومة المتاحة بأن تكون جاهزة ومفهومة ومتاحة في وقت مناسب و بسهولة ، ويسهل مقارنتها عبر الدول والزمن . قد تكون هناك جوانب أخرى لشفافية الموازنة يجب أن ينص عليها القانون ، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوضيح دور الدولة .

#### ب. تمييز الأدوار داخل القطاع العام

وفقاً لمدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (2001b IMF) ، يجب التمييز بين الحكومة نفسها وبقية القطاع العام والاقتصاد . القيام بذلك من خلال التشريع ينطوي على تبني كل من تشريعات الميزانية وقوانين محددة تهدف إلى تنظيم الدولة وكذلك تلك الخاصة بالكيانات شبه الحكومية وغير الحكومية ؛ وتشمل هذه:

- ✓ مشاركة الدولة في الأنشطة التجارية. من الضروري إصدار قانون (قوانين) جديدة أو تعديل القوانين القائمة ، إذا قامت الدولة بتأميم الشركات أو انسحابها من الأنشطة التي يكون فيها القطاع الخاص أكثر كفاءة. المؤسسات العامة ليست جزءاً من "الحكومة العامة" بمعنى الحسابات القومية. لا يدخل في نطاق هذه الدراسة تحديد معايير إنشاء هذه الشركات أو المحتوى المرغوب فيه لقوانين الخصخصة.
- ✓ وضوح وضع الأجهزة الإدارية. هناك أنواع مختلفة من الكيانات شبه المستقلة داخل "الحكومة العامة". قد يُنشأ بعضها بموجب القانون ، بينما لا يُطلب من البعض الآخر أن يكون له شخصية اعتبارية خاصة به. على أي حال ، فإن القانون الإطاري مرغوب فيه لتعريف مختلف فئات الكيانات الإدارية (الإطار. III.6)
- ✓ الإعانات المرئية والخفية. عندما يتم تنفيذ وظائف الدولة من قبل المؤسسات العامة ، خارج الميزانية وبطريقة غير شفافة ، يجب أن يطلب القانون معلومات كاملة من المشرع ، ويفضل أن يكون ذلك في إطار مناقشة الميزانية السنوية. وبالمثل ، فإن نشر المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية 16 والعمليات شبه الضريبية 17 إلى المشرع يجب أن يكون التزاماً قانونياً.

✓ المشاركات الافتراضية. يجب أن ينص القانون على الكشف إلى البرلمان عن مقدار الخصوم الافتراضية الصريحة (Polackova ، 1998 ، ، يميز بين الخصوم الضمنية والافتراضية الصريحة ، الأولى ليست ملزمة قانوناً). يجب أن يتطلب تحديد مقدار الالتزامات الافتراضية التي تعتبر كبيرة (مثل الضمانات التي تقدمها الدولة للقروض). في ظل نظام المحاسبة النقدية العامة ، فإن العبء المباشر على المالية العامة بسبب تقصير محتمل من قبل المقترض لا يظهر في الميزانية. هناك تقنيات تسمح بتحديد الميزانية السنوية لتكلفة الضمانات الممنوحة. يمكن تكريس الأساسيات في القانون ، لا سيما إذا كان بلد ما يفضل اعتماداً انتقائياً لمبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق.

#### ت. النشر العام لمعلومات الميزانية

يجب أن يكون الاستيفاء في هذا المجال مطلباً قانونياً. كما ذكر أعلاه ، يجب موازنة المعايير القانونية للدول الأكثر تقدماً مع أحسن التطبيقات العملية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يتم تحديد تاريخ وتواتر التقارير الخاصة (ما قبل الانتخابات ، ما قبل الميزانية ، طويلة الأجل ، إلخ) بموجب القانون ، كما هو الحال بالنسبة للتقرير السنوي.

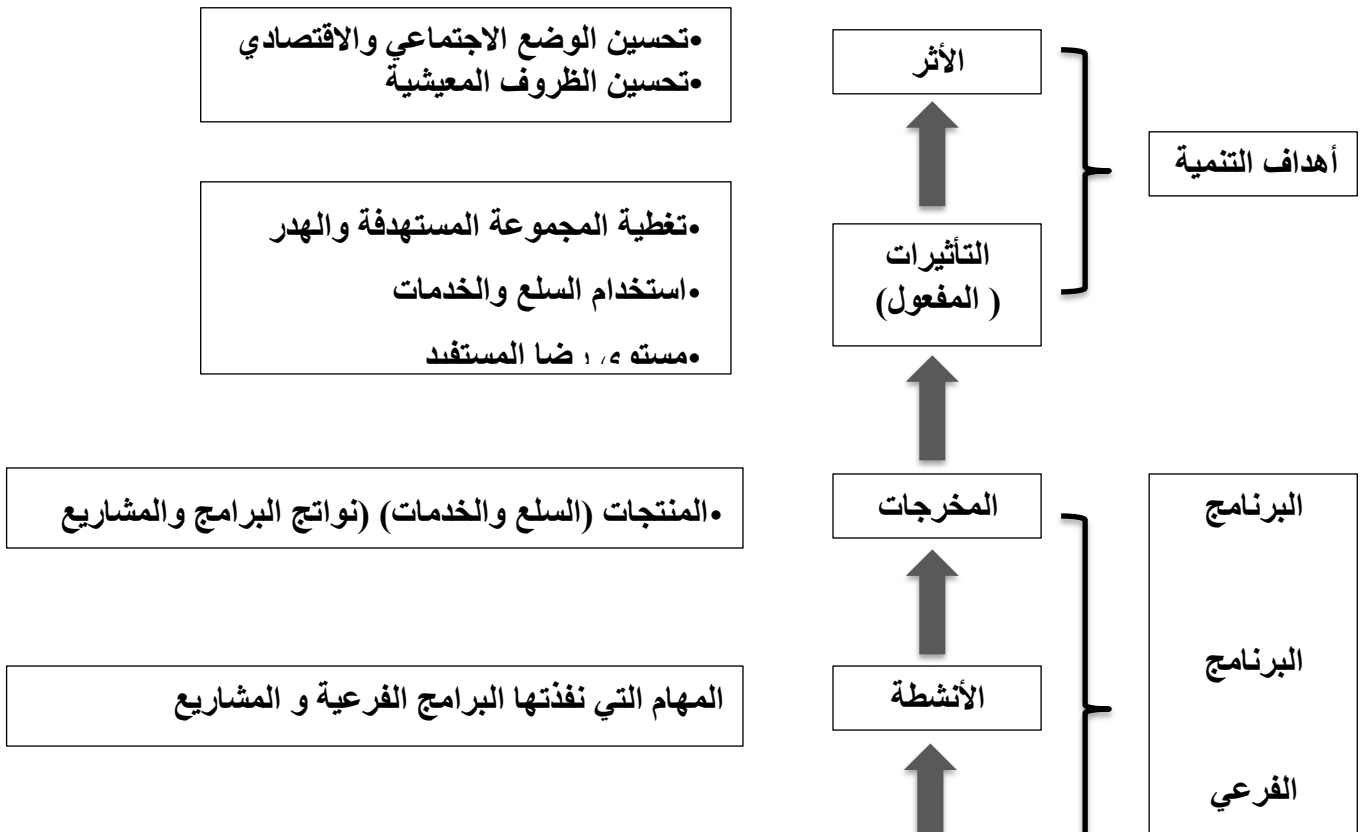
9. الاستقرار :

10. الأداء:

### المطلب الثالث: التسيير المتمحور حول النتائج وميزانية الأداء

#### الفرع الأول: التسيير المتمحور حول النتائج

#### إطار تحليل التسيير المتمحور حول النتائج:



## 1. أهداف الإدارة القائمة على النتائج

1. توضيح الأولويات ، ومواءمة البرامج والمشاريع وفقاً لهذه الأولويات ، وتخصيص الموارد وفقاً لذلك (الاستراتيجية: أهداف متوسطة)
2. تقديم نهج الإدارة العامة الذي يحدد أدوار كل منهما في تنظيم العمل لتحقيق الأهداف المختارة
3. إنشاء إطار مؤسسي تحفيزي يكافئ تحقيق الأهداف التي تم الاحتفاظ بها من حيث النتائج مع احترام مظاهر الميزانية
4. توجيه عملية تطوير نظام المعلومات لدعم الإدارة القائمة على الأداء
5. ضمان المراقبة المنتظمة والدقيقة لتنفيذ البرامج والمشاريع (المدخلات والأنشطة والمخرجات) لتكون قادرة على إجراء تعديلات سريعة ، إذا لزم الأمر ، في تنفيذها
6. تقييم البرامج لتحسين:
  - ✓ الفعالية في تنفيذ البرامج: هل حققت البرامج أهدافها من حيث النواتج والأهداف من حيث النتائج؟
  - ✓ الكفاءة في إدارة البرامج: هل كان بإمكاننا تحقيق نفس المخرجات بمدخلات أقل؟
  - ✓ تأثير البرامج على الفئات المستهدفة:هل تستخدم هذه المجموعات مخرجات البرامج؟  
هل ساهم هذا الاستخدام في تحسين ظروفهم المعيشية؟ لماذا؟
7. زيادة الشفافية والمساءلة للمديرين تجاه الحكومة والسكان والمسؤولين المنتخبين والمجتمع المدني وشركاء التنمية
8. تعديل السياسات والبرامج وكذلك الآليات المؤسسية وفقاً للنتائج (استخدام نتائج الرصد والتقييم لاتخاذ القرار)

## 2. مفاهيم وأدوات ومبادئ التسيير المتمحور حول النتائج

### 1.4 مبادئ التسيير المتمحور حول النتائج

#### 1.1.4 تركيز الحوار على النتائج في جميع المراحل:

- ✓ الحوار والتشاور مع جميع الأطراف المعنية منذ البداية.
- ✓ الملكية والمساءلة لعملية التخطيط وإدارة النتائج.
- ✓ تنفيذ استراتيجيات إدارة وتقييم المخاطر.
- ✓ التأكد من أن جميع المعنيين على دراية بالمخاطر التي قد تؤثر على النتائج.

#### 2.1.4 التوفيق بين التخطيط والرصد والتقييم والنتائج

- ✓ الاستراتيجيات وتنفيذها تنبع مباشرة من نتائج منتظرة؛
- ✓ ترتبط مؤشرات واستراتيجيات المراقبة والتقييم منطقياً بالآثار والآثار المرغوبة.
- ✓ الاستخدام المنتظم لنفس المؤشرات في جميع مراحل تنفيذ البرامج الفرعية / المشاريع لتقديم دليل على أدائها والنتائج المحققة.

#### 3.1.4 تأكد من بساطة طرق القياس والتقارير:

- ✓ القياس والمعلومات المتعلقة بالنتائج دقيقة قدر الإمكان.
- ✓ يتم قياس النتائج باستخدام المؤشرات المحددة في البداية.
- ✓ استخدام مؤشرات المخاطر والأداء للرصد التغييرات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على النتائج.
- ✓ الالتزام بخفض التكاليف وتجنب الازدواجية (تعريف عمل متضافر للمؤشرات).



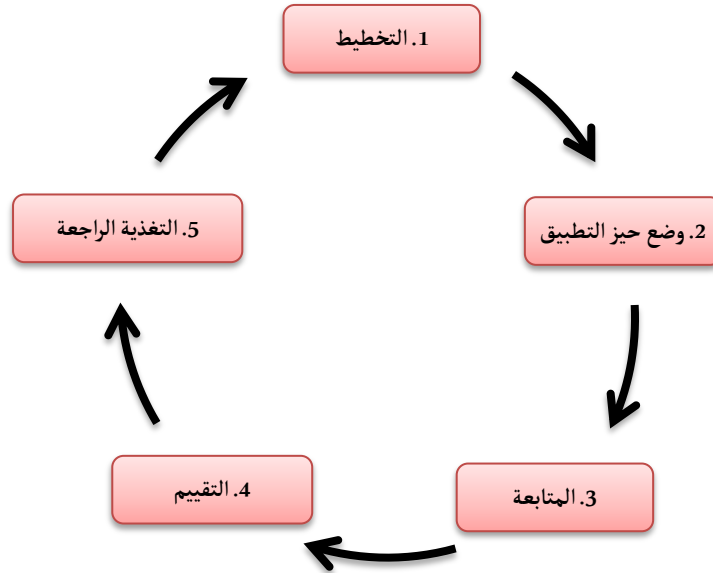
#### 4.1.4. الإدارة من أجل وليس النتائج:

- ✓ النتائج المتوقعة محددة بوضوح منذ البداية.
- ✓ المديرين لديهم الحرية والمرونة والسلطة لتنظيم الموارد لتحقيق النتائج.
- ✓ ينطوي على تحليل مشترك (المديرين وأصحاب المصلحة) سواء لم يتم تحقيق الأهداف الرئيسية وحول كيفية اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

#### 5.1.4. استخدام المعلومات حول نتائج التعلم واتخاذ القرار:

- ✓ المعلومات الناتجة عن أنظمة المراقبة والتقييم هي في متناول جميع الأطراف المعنية المباشرة؛
- ✓ المعلومات (الإيجابية أو السلبية) المستخدمة في صنع القرار.
- ✓ تقييم الأداء وإعداد التقارير يأخذ في الاعتبار العوامل السياقية والمخاطر.
- ✓ يسأل المديرين أنفسهم السؤال التالي: "لماذا نفعل هذا؟".
- ✓ يرون مراجعات الأداء كفرص للتعلم.

#### 5. مركبات التسيير المتمحور حول النتائج



#### المركبة الأولى: التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي

- التعريف: الرؤية ، الرسالة ، العملاء ، الأولويات
- اختيار المؤشرات والأهداف
- تحديد البرامج والبرامج الفرعية والمشاريع ذات الأولوية
- تخطيط الأنشطة بمرور الوقت (خطة العمل)

الاستراتيجية

### المركبة الثانية: تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية والمشاريع

1. يشمل تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية والمشاريع ما يلي:
2. تنفيذ الأنشطة وفقاً لخطة العمل الموضوعية ؛
3. احترام حدود الميزانية (مع قدر من المرونة) ؛
4. ضبط الأنشطة والمدخلات لأخذها في الاعتبار ظروف غير متوقعة
5. التركيز على النتائج المتوقعة (الأهداف).

### المركبة الثالثة: التنفيذ ومراقبة النتائج

- متابعة عدد قليل من المؤشرات الرئيسية على أساس دوري لتحديد ما يلي بسرعة:
1. التأخيرات في مخصصات الموازنة أو المصروفات أو الأنشطة.
  2. تجاوز التكاليف؛
  3. إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف في أطر زمنية محددة.
- بمجرد ملاحظة الانحراف ، يجب على المديرين اتخاذ إجراءات تصحيحية بسرعة.

### المركبة الرابعة: التقييم

التقييمات الداخلية و / أو الخارجية في أوقات محددة:

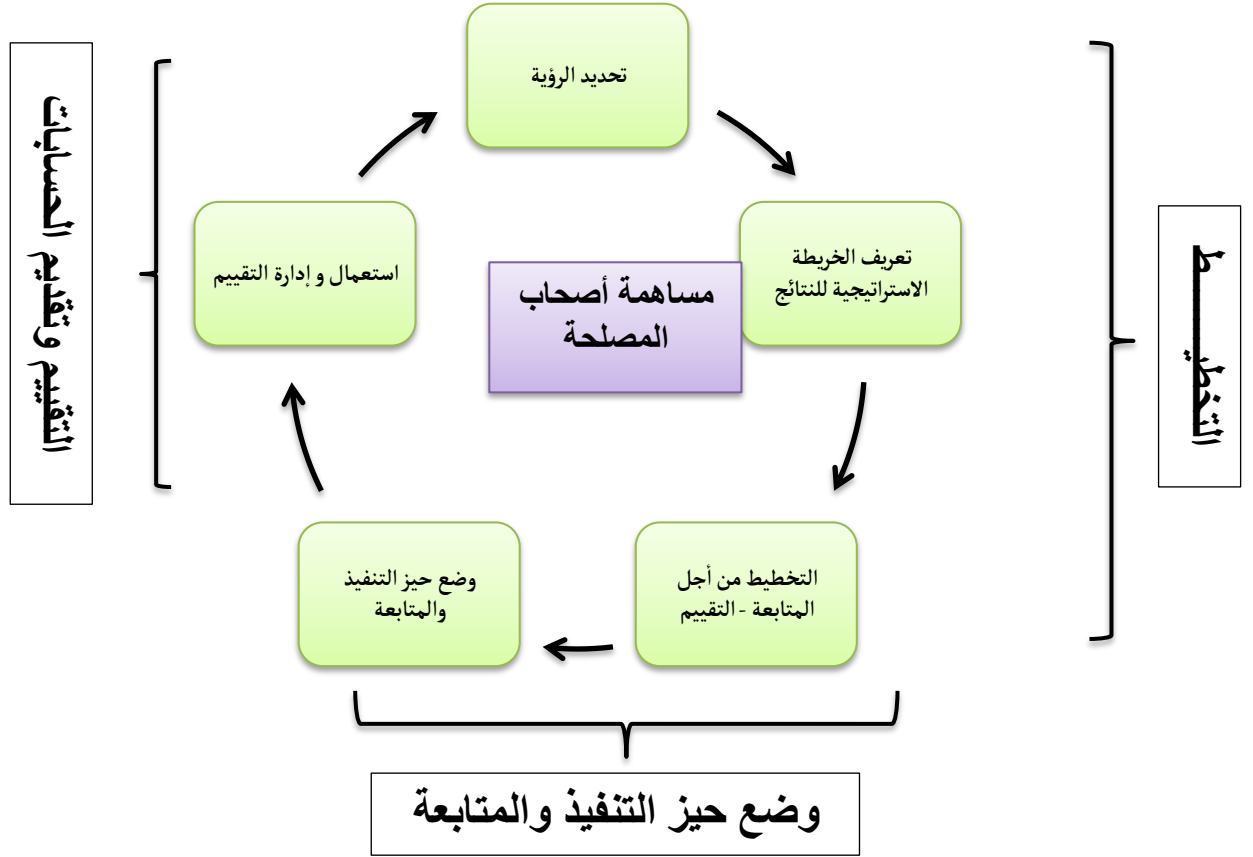
1. تقييم التقدم السنوي: تحليل متعمق للفجوات بين المدخلات والأنشطة والمنتجات التي يتوخاها البرنامج (المخرجات).
2. التقييم النصفى والنهائي: قياس فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج ، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات (النتائج).
3. تقييم الأثر: يهدف إلى إثبات الصلة بين البرنامج وتطور المؤشرات الرئيسية. نُفذ على أساس مخصص وعدد محدود من البرامج ذات الأولوية.

### المركبة الخامسة: التغذية الراجعة

المساءلة ونشر نتائج الرصد والتقييم لدعم عملية صنع القرار:

1. تقرير الأداء: للمساءلة المتتالية لمديري المشاريع والبرامج الفرعية والبرامج والوزراء والبرلمان والفئات المستهدفة والمجتمع المدني.
2. عمليات المراجعة الداخلية والخارجية لضمان الإدارة السليمة والشفافة.
3. تحسين السياسات والبرامج القطاعية والبرامج والمشاريع الفرعية العامة.

### 6. مقارنة دورة حياة التسيير المتمركز حول النتائج



7. الخلاصة:

• ماهو الجديد في الادارة المتركزة حول النتائج؟



• التسيير المتركز على النتائج يساعد المديرين والمسيرين والموظفين على:

الفرع الثاني: ميزانية الأداء

الفرع الثالث

المبحث الثاني: استدامة مالية الدولة ومؤشراتها.

هيكل البحث أولاً: مفهوم الاستدامة المالية ثانياً- مؤشرات الاستدامة المالية ثالثاً- مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر أولاً: مفهوم الاستدامة المالية:

من بين القضايا التي أصبحت تثار في الفكر الاقتصادي المعاصر قضية الاستدامة المالية والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة التصاعد مستويات الدين والعجز الموازني، ذلك أن إفراط الحكومات في الإنفاق يسبب نمواً في الدين العمومي لتغطية العجزات في الوقت الحالي، مما يسبب عبئاً على المالية العامة للدول في المستقبل

### الجوانب النظرية للاستدامة المالية:

إن أهداف كل من السياسة المالية والنقدية هو السعي إلى الوصول لمستويات التوظيف الكامل ورفع معدلات النمو، تحقيق الاستقرار النقدي والعمل على توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تتضمن تحقيق الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتنوعة من اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الجارية والرأسمالية عن حجم الإيرادات العامة، ونتيجة لعدم مجاراة هذه الأخيرة لا بالسرعة الكافية ولا المستويات اللازمة لهذه الزيادة في النفقات تقام عجز الموازنة، وبالتالي اتجهت الدول للاقتراض داخليا وخارجيا من الطاع المصرفي أو غيره لينتج عنه العديد من الآثار السلبية خاصة في الأجل الطويل. ومع تقجر العديد من الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية توجه اهتمام معظم الدول النامية والمتقدمة ومؤسسات التنمية الدولية والمالية وصندوق النقد الدولي وغيرهم إلى ضرورة قياس مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في الأجل المحددة، مما أظهر معه ضرورة جدوى دراسة الاستدامة المالية. وغالبا ما يستخدم مصطلح الاستدامة المالية أو الاستقرار المالي دون أن يكون هناك تعريف محدد له، حيث تعرف سياسات الدولة مالياً إذا أدت تلك السياسات إلى موقف يعالج الاختلال في الموازنة العامة للدولة.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي أن الانفلات المالي يأتي إذا أدت السياسات المتبعة إلى عدم القدرة على الوفاء بكافة أشكال الديون، أي أنه توجد استدامة مالية إذا توقع المقترض قدرته الحقيقية على الاستمرار في خدمة ديونه دون أن يضطر مستقبلاً إلى إجراء تصحيح واسع في التوازن بين حجم الإيرادات والنفقات، وعلى هذا الأساس تحقق الاستدامة المالية إذا توصلت حزم السياسات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة إلى المقدره على سداد جميع ديونها وخدمة أعبائها دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا نجد اهتمام البيئة الاقتصادية تحول بعدما انحصر لعدة عقود في تمويل الحاجات المجتمعية، نحو إيجاد التكامل بين تحليل كل من أولويات الإنفاق العام وآليات توصيل الضرائب والنظرية الاقتصادية من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية للدول، كما تزايد مؤخراً استخدام طرق القياس الاقتصادي في تفسير آثار سياسات مالية الدولة على السلوكيات الفردية وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية، وأيضاً في كيفية اشتقاق السياسات المالية المثلى بما يحقق الأهداف المجتمعية.

2- مفهوم الاستدامة المالية: للاستدامة مفاهيم متعددة استندت بعضها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشياً مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو والاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيود الموازنة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساوياً لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفت فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازني، وبين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداءً من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيماً مفرطة، في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع.

عرف بيوتير (Buiter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي". وفي نفس السياق عرف بلانشارد (blanchard) الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج القومي، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيود الميزانية وعليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من أجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون، أما ويلكوكس (Wilcox) فبين أنه يمكن أن نقول أن السياسة المالية مستدامة إذا ولدت تتابعا في الديون والعجز المالية العامة بحيث يستطيع القيمة الحالية لقيد الموازنة مابين الأزمنة تحملها.

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلاً. وعرفت اللجنة الأوروبية (European Commission) مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تتطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن".

أما ستارم (Sturm)، غارتنر (Gurtner) والأغر (Alegre) فأعطو تعريفاً للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفو لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز. وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة بين الأجيال.

وهناك تعريفات للاستدامة تقدم تحليلاً أكثر دقة فميزت بين:

- المقدر على تسديد الديون: أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأمد

- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في أفق زمني محدد ويرى الباحث أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي إيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الميزانية أي تحقيق قيد الموازنة، بل محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز الموازني بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي تقضي بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة اقتصادية فعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركته في خلق القيمة المضافة.

3- قيد الميزانية ما بين الأزمنة قيد الأزمنة ما بين الأزمنة (intertemporal budget constraint) من أكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل الاستدامة، حيث تفرض قيود على قدرة الحكومة على الاقتراض بشكل غير محدد، وذلك عن طريق الاشتراط بأي صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للإنفاق المتوقع في المستقبل يجب أن يكون مساوياً أو أقل من القيمة الحالية الإيرادات الحكومية المستقبلية المتوقعة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية للفترة الزمنية (t):

$$B_{t+1} = (1+r) B_t + G_t - T_t = (1+r) B_t - S_{t+1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل G: الإنفاق العمومي S: الفائض الأولي T: إيرادات الضرائب

وتعبر B: الدين العام الحكومي r: معدل الفائدة على الدين العمومي بل المعادلة باستخدام عمليات تكرارية (Forward substitutions) في الزمن يعطي لنا ما يلي:

$$B_t = (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-1} B_{t+1} \dots \dots \dots (2)$$

$$B_t = (1+r)^{-2} S_{t+2} + (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-2} B_{t+2} \dots \dots \dots (3)$$

و سنحصل على

$$B_t = \sum_{i=1}^n (1+r)^{-i} S_{t+i} + (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (4)$$

وعنما تؤول n إلى ما لانهاية ∞ سنحصل على مايلي :

إن ال  
تساو  
بالصيغة:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (5)$$

على ما لا نهاية  
هذا الشرط

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} = 0 \dots \dots \dots (6)$$

ويشير شرط العرضية إلى عدم السماح بالتمويل البونزي Ponzi (no ponzi games are allowed) أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات فوائد الدين وأقساطه، يعني هذا الشرط أن الدين الجاري هي متعادلة مع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصومة للرصيد الوالي للميزانية ، وهذا ما يشير ضمناً إلى أن قيد موازنة الحكومة يصبح في مدى القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} \dots\dots\dots (7) \text{العوامل المؤثرة على الاستدما}$$

أ- **سر الفائدة:**

إن سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على الاستدما المالية، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة والاستدما المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة ينجم عنه انخفاض في قدرة البلد على إصدار ديون جديدة نتيجة لارتفاع التكاليف هذه الديون، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية أم خارجية، الأمر الذي يحمل الدولة أعباء مالية جديدة في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما انعكس سلباً على الاستدما المالية، إن سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين - من بين مجموعة عوامل عديدة- هما: الادخار الخاص والاستثمار الخاص، إذ يتأثر سلباً بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار و/أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجاباً بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى به معدل النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات في مختلف بلدان العالم ساء المتقدمة او النامية، إذ يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي المجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

وعلى ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدما المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين النفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار من جهة أخرى الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالباً ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدما، والعكس صحيح في حال تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر على الاستثمار الخاص والحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.

ج- الدين العام وخدمة الديون: إن سياسات الاستدانة والنفاق التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن

خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام ، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون.

ولكي يكون الدين العام للدولة مستدامة، لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا حسب قوة هيكل الدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزاً على الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة. إذا تجاوزت 60% للدول المتقدمة و 50% للدول النامية قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل، بالإضافة كذلك إلى اعتماد الاستدما المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكاً للدائنين في الداخل دين محلي أو الخارج -دين خارجي. ، إذ غالباً ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني، لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية فضلاً على قدرة الدولة على تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك.

**ثانياً: مؤشرات الاستدما المالية:**

تهدف مؤشرات الاستدما المالية إلى إظهار النواحي البيئية للمالية العامة، إذ يلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن الاستدما للقطاع العام على المدى المتوسط والطويل أصبحت ملحة ومتزايدة، ويعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام، وقد ازدادت خلال القرن العشرين نتيجة تزايد الضغوط. ومن بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل، هي قضية استدما المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي

للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزا في الديون القصيرة او المتوسطة أو طويلة الأجل.

يمكن استعراض أهم مؤشرات الاستدامة المالية كالآتي:

### 1- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

من المعتاد أن نلاحظ أن المنشورات المتخصصة أن المؤشر أكثر استعمالا هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج الإجمالي متوفرة لتمويل عبئ الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

### 2- مؤشر الفجوة الضريبية:

يعرف مؤشر الفجوة الضريبية لBlanchard الاستدامة على انها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتحدد وفقا للمعادلة التالية:

$$T^* = G_t - (g_t - r_t) b_t$$

حيث أن

$T^*$  نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي

$G_t$ : نسبة النفقات الحكومية - بدون فوائد. إلى الناتج المحلي الإجمالي

$g_t$ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.  $r_t$  هو سعر الفائدة

$b_t$ : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي كما توضحه المعادلة التالية:

$$T^* - T = G_t - T + (g_t - r_t) b_t$$

حيث أن:  $T$  هي نسبة الضرائب الفعلية للناتج وعادة ما تختلف من دولة إلى أخرى ويختلف مدلولها فإذا كانت الفجوة موجبة مما يعني الحاجة إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية أو تخفيض الإنفاق، فإذا كانت [ صغيرة فهذا يعني أن هناك حاجة لزيادتها في المستقبل، اما اذا كانت مرتفعة بالفعل فإن المجال محدود لزيادة الإيرادات الضريبية، وعلى الحكومات البحث عن معدلات نمو مرتفعة تغطي هذه الفجوة.

### 3. مؤشر العجز الأولي:

مؤشر العجز الأولي هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية، وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام. وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الخام المحسوبة وبين القيمة المتوقعة فعلا، فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن.

$B$ : الدين العام الحكومي.  $S$  الرصيد الأولي للميزانية (1)  $B_t = (1+r) B_{t-1} - S_t$  مي  
وللحصول على شرط الاستدامة يمكن إعادة كتابة المعادله رقم (1) حسبها من اسبج المحلي الخام كمايلي:

$$B_t/Y_t = (1+r)/(1+g_t) B_{t-1}/Y_{t-1} - S_t/Y_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن  $g_t$ : معدل النمو  $Y_t = (1+g_t) Y_{t-1}$  و  $Y_t$ : الناتج المحلي الخام

بحيث تمثل الر وباستعمال الم وتصبح المعادلة رقم (3) كالآتي: لي.

$$\Delta b_t = b_t - b_{t-1} = (1+r_t)/(1+g_t) b_{t-1} - b_{t-1} - s_t \dots\dots\dots(4)$$

$$= (r_t - g_t)/(1+g_t) b_{t-1} - s_t \dots\dots\dots(5)$$



وتعتبر الوضعية المالية مستدامة إذا خلقت ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، وهذا ما يعني أن:  $b=0$ ، وباستعمال المعادلة رقم (5) فالرصيد الأولي اللازم لإستقرار الدين هو:

$\Delta b_t=0$ ، وباستعمال المعادلة رقم (5) فالرصيد الأولي اللازم لإستقرار الدين هو:

$$S^*=r_t-g_t/1+g_t b_{t-1} \dots \dots \dots (6)$$

إن مؤشر الفجوة الضريبية هو:

$$S^*-s_t=-s_t+r_t-g_t/1+g_t b_{t-1} \dots \dots \dots (7)$$

ثالثا:

1- مؤشر سبب الدين العام إلى الناتج المحلي الخام.

إن تطور الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة، من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نسبة الدين في الجزائري للناتج المحلي الخام تراوحت ما بين 130 % كأكبر نسبة و 8.66% كأقل نسبة ويمكن تقسيم تطور الدين العام الجزائري إلى ثلاث مراحل:

#### - المرحلة الأولى تمتد من سنة 1990 إلى غاية 1996:

وتميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاح الاقتصادي شهد فيها نسبة الدين العام للناتج المحلي أكبر النسب تجاوزت في غالبها المائة بالمائة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي معا، قامت الجزائر سنة 1994 بإعادة جدولة ديونها مما رفع من مخزونها من الدين الخارجي وهذا من خلال التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة بعدل اتفاقي التثبيت التي وقعتها سابقا، وأبرمت معهما اتفاقية جديدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، حيث وصلت قيمة الدين سنة 1996 قيمة 1876 مليار دينار وهو ما يعادل 72% من الناتج المحلي الخام. وكذلك شهد الدين الداخلي في هذه المرحلة نموا بسبب قيام الحكومة بتطبيق برنامج تطوير المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك حيث بلغ الدين العمومي سنة 1996 قيمة 731 مليار دينار أي ما يعادل 28 بالمائة من الناتج المحلي، في هذه المرحلة شهد مؤشر الملاءة متوسط قدره 122% وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع النطاق الذي وضعه صندوق النقد الدولي الذي يتراوح ما بين 25 و 30 بالمائة

#### - المرحلة الثانية تمتد من سنة 1997 إلى غاية 2013:

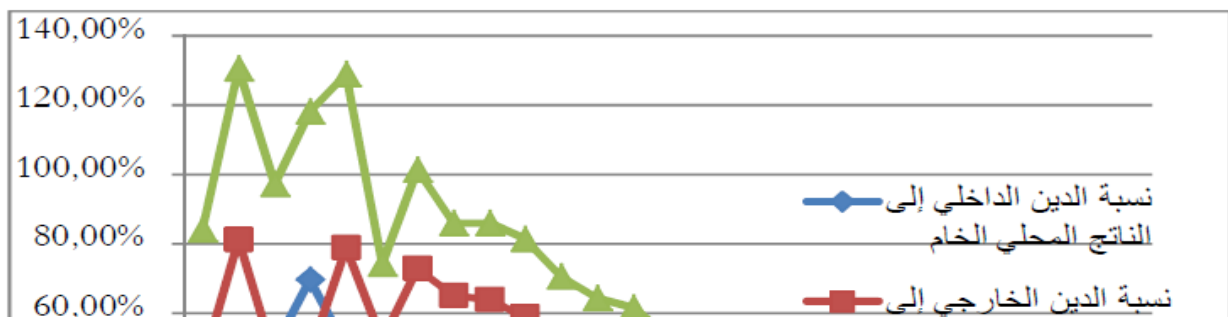
وفي هذه المرحلة شهدت نسبة الدين العام للناتج المحلي أقل نسبة سنة 2013 والتي بلغت 8.66% ، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تخفيض من الدين الداخلي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية.

#### - المرحلة الثالثة: انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2016 وما بعدها:

عرفت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط، ما شكل تحديا كبيرا للجزائر بسبب ارتفاع العجزات في الميزانية بسبب ارتفاع النفقات، وبداية نفاذ المدخرات العمومية المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، وشهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة الدين العام من 8.94% سنة 2014 إلى 22 % سنة 2016، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزائر عمليات التطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، كما تم إصدار سندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة حيث تم جمع مبلغ يقدر ب596.1 مليار دينار ، كما شهدت نفس السنة استدانة الجزائر مبلغ 900 مليون دولار من البنك الإفريقي وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر الاستدانة من الخارج.

شكل رقم 01: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1990-

2016



الجدول رقم 01: نسبة الدين العام للنتاج المحلي الخام

السنوات	النتاج المحلي	الدين العام	الدين الداخلي	نسبة الدين الداخلي /النتاج المحلي	الدين الخارجي*	نسبة الدين الخارجي/النتاج المحلي	نسبة الدين العام /النتاج المحلي
1 990	554,00	466,69	215,20	38,84%	251,49	45,39%	84,24%
1 991	631,00	823,47	311,50	49,37%	511,97	81,14%	130,50%
1 992	1 080,00	1 050,69	544,60	50,43%	506,09	46,86%	97,29%
1 993	1 191,00	1 405,69	829,90	69,68%	575,79	48,35%	118,03%
1 994	1 492,00	1 922,54	746,90	50,06%	1 175,64	78,80%	128,86%
1 995	3 034,00	2 255,30	674,10	22,22%	1 581,20	52,12%	74,33%
1 996	2 576,00	2 607,84	731,30	28,39%	1 876,54	72,85%	101,24%
1 997	2 772,00	2 384,48	578,30	20,86%	1 806,18	65,16%	86,02%
1 998	2 809,00	2 414,01	616,20	21,94%	1 797,81	64,00%	85,94%
1 999	3 248,20	2 641,20	727,40	22,39%	1 913,80	58,92%	81,31%
2 000	4 123,50	2 912,53	1 022,90	24,81%	1 889,63	45,83%	70,63%
2 001	4 227,10	2 723,37	999,40	23,64%	1 723,97	40,78%	64,43%
2 002	4 522,80	2 784,84	980,50	21,68%	1 804,34	39,89%	61,57%
2 003	5 252,30	2 789,26	982,20	18,70%	1 807,06	34,41%	53,11%
2 004	6 149,10	2 572,64	1 000,00	16,26%	1 572,64	25,58%	41,84%
2 005	7 562,00	2 355,43	1 094,30	14,47%	1 261,13	16,68%	31,15%
2 006	8 501,60	2 186,76	1 779,70	20,93%	407,06	4,79%	25,72%
2 007	9 352,90	1 423,83	1 044,10	11,16%	379,73	4,06%	15,22%
2 008	11 043,70	1 094,62	734,00	6,65%	360,62	3,27%	9,91%
2 009	9 968,00	1 231,11	808,80	8,11%	422,31	4,24%	12,35%
2 010	11 991,60	1 511,08	1 099,20	9,17%	411,88	3,43%	12,60%
2 011	14 589,00	1 535,90	1 215,00	8,33%	320,90	2,20%	10,53%

مدة

## 2- مؤشر العجز الموازني:

يؤثر كل من معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي على كل من الرصيد الواجب أن يتحقق والرصيد الأولي المتوقع، كذلك انخفاض الدين العام يحسن في كل منهما، تجدر الإشارة أن معدل النمو ومعدل الفائدة درجة التأثير على الرصيد الأولي المتوقع أقل وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر عليه، فالإنفاق العمومي وإيرادات النفطية تؤثر أيضا على الرصيد الأولي المتوقع، رغم أن هذا التأثير زاد قليلا في السنوات الأخيرة بسبب تحسن إيرادات الضريبة غير النفطية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية، وهذا لعدة اعتبارات منها الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات مازال بعيدا. من خلال ملاحظة نتائج المؤشر المبينة في الجدول رقم 02 يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ما يلي:

أظهر المؤشر سنوات 1995 1994 و 1996 قيم سالبة وهذا يعني أن الفائض العجز) المتوقع أكبر من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق، وهذا بفعل أن معدلات النمو كانت أكبر من معدلات الفائدة، وكذلك لانخفاض الدين الداخلي بعد أن استعملت الجزائر أموال إعادة الدولة المقدرة ب 771.1 مليار دينار لتخفيضه بالإضافة إلى التزام الجزائر بشروط التعديل الهيكلي مما سمح بتحسين في قيم الفائض (العجز) المتوقع.

بينما شهدت فترة 1997 إلى 1999 قيم موجبة للمؤشر، وهذا يعني أن الفائض العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتوقع وهذا بسبب أن أسعار الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو لهذه الفترة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 98 مما أثر على الإيرادات النفطية وبالتالي على الفائض (العجز) المتوقع.

و عرفت سنوات 2000 إلى غاية 2008 قيم سالبة للمؤشر بمعنى أن الفائض المتوقع كان أكبر من الفائض الواجب أن يتحقق رغم أن معدل الفائدة في الغالب كان أكبر من معدل النمو، وهذا ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض (العجز) المتوقع والمتمثلة في الإيرادات النفطية، والتي شهدت خلال هذه الفترة تسجيل فوائض كبيرة مما انعكس إيجابا على الفائض الأولي المتوقع بالإضافة إلى التخفيض في قيم الدين العام بسبب الدفع المسبق للديون الخارجية مما حسن كذلك من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق.

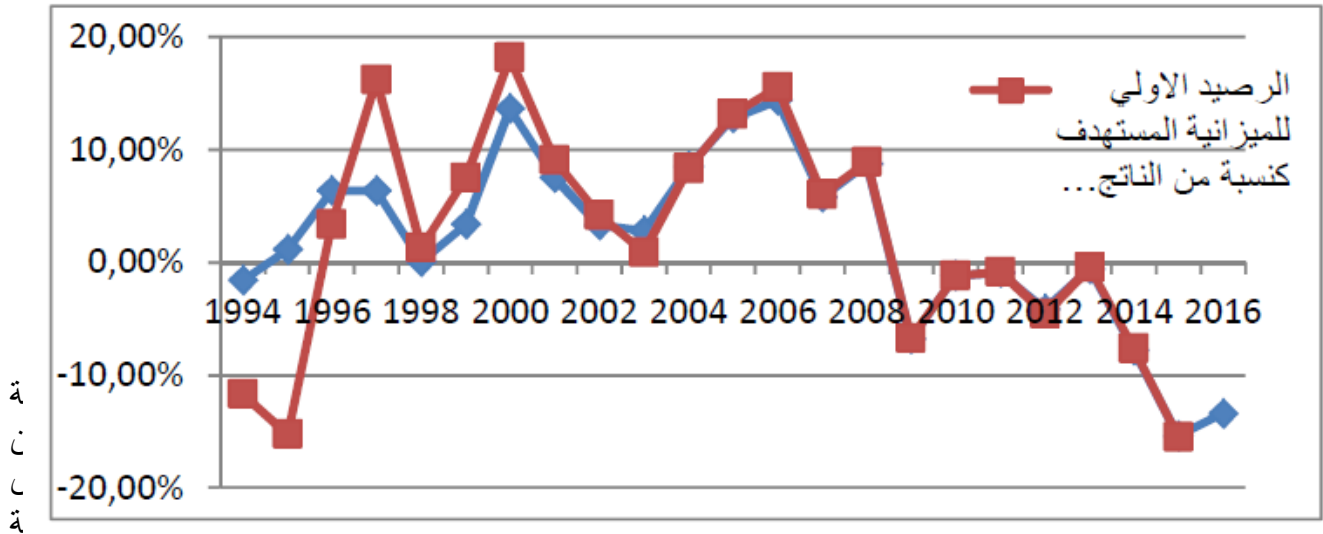
. وشهدت سنوات 2009-2016 قيم موجبة للمؤشر وهذا يعني أن قيم الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتوقع وهذا بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع في معدلات نمو الإنفاق بشكل أكبر من معدل نمو الإيرادات بسبب تطبيق الجزائر برامج تنموية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وإلى غاية اليوم مما زاد في ارتفاع العجز الأولي المتوقع.

### جدول رقم 02: مؤشر العجز الأولي للفترة 1994-2016

السنوات	معدل النمو g	سعر الفائدة الحقيقي r	r-g	1+g	r-g/1+g	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للفترة السابقة br- % 1	الرصيد الأولي المتوقع إلى المحلي الواجب أن يتحقق %s	الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي المتوقع %s	s*-s
1994	-0,90%	-9,36%	-0,0846	0,991	-0,08537	118,03%	-10,08%	-1,63%	-8,45%
1995	3,80%	-9,36%	-0,1316	1,038	-0,12678	128,86%	-16,34%	1,12%	-17,46%
1996	4,10%	-0,10%	-0,042	1,041	-0,04035	112,54%	-3,00%	6,36%	-9,36%
1997	1,10%	10,94%	0,0984	1,011	0,097329	101,24%	9,85%	6,33%	3,52%
1998	5,10%	6,55%	0,0145	1,051	0,013796	86,02%	1,19%	0,09%	1,10%
1999	3,20%	8,10%	0,049	1,032	0,047481	85,94%	4,08%	3,39%	0,69%

## شكل رقم 02: تطور نسبة كل من الرصيد الاولي المتحقق والمستهدف للنتائج المحلي

### الخام للفترة 1994-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 02

شهدت الفترة 1990-1991 فجوة سالبة مما يعني أن الإيرادات الضريبية المحققة أكبر من الإيرادات المستهدفة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب تخفيض في سعر الدينار، بما أن الإيرادات الضريبية النفطية كانت تمثل 90% من إيرادات الدولة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عند أزمة الخليج وانزلاق الدينار بين 1988 و1990 وانخفاض سنة 1990 مما يسمح بتحقيق إيرادات ضريبية نفطية كبيرة تمثلت 90% من الإيرادات الكلية أما 10 بالمائة الباقية فهي عبارة عن رسوم الجمركية التي تأثرت هي الأخرى بتخفيض قيمة الدينار.

- أما سنة 1993 فقد شهد المؤشر قيمة موجبة وهذا ما يوحي أن الإيرادات المستهدفة أكبر من الإيرادات المحققة، ويرجع ذلك إلى زيادة في الإنفاق وعدم تقيد الجزائر بشروط اتفاقيتي التي أمضتهما مع صندوق النقد الدولي.

حقق مؤشر فجوة قيم سالبة في الفترة 1994-1996 ويرجع ذلك إلى قيام الجزائر بإصلاحات ضريبية سنة 1192 مما سمح بتحسين الإيرادات الضريبية غير النفطية، حيث بلغت سنة 1194 نسبة 40% من قيمة الإيرادات الكلية و43% و 41% سنتي 1995 و1996 على التوالي كما عرفت هذه السنوات تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة بالإضافة لتقليص في النفقات، كما أن تنقيد البنك المركزي الأموال إعادة الجدولة والتي تم استعمالها في تخفيض الدين العام الداخلي وتغطية بعض النفقات الأخرى .

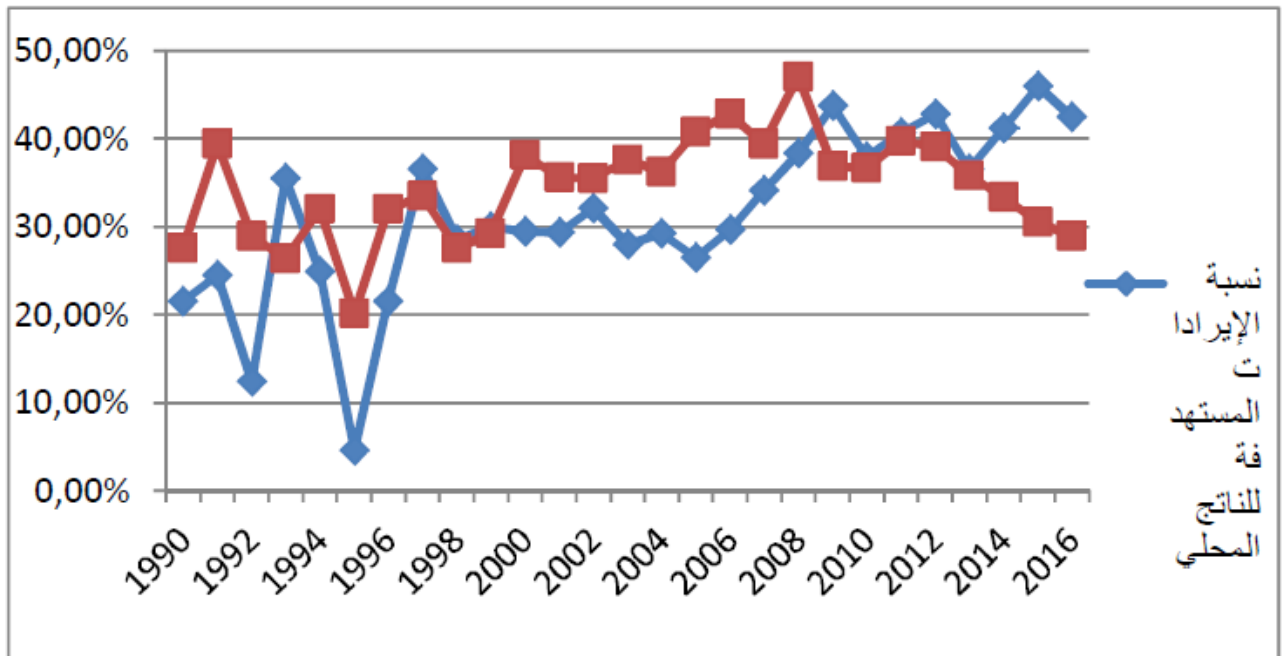
- وشهدت فجوة الضرائب قيم موجبة في سنوات 1997، 1998 و 1999 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نفاذ موارد إعادة الجدولة والتي استعملت في سنوات سابقة في تمويل الميزانية، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العمومي الداخلي والخارجي، كما شهد سعر النفط منتصف 98 انخفاضا مما أثر على إيرادات الضرائب النفطية، تجدر الإشارة أن الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الضريبية مازلت لم تؤتي بثمارها، ومازالت الإيرادات الكلية تعتمد على الإيرادات النفطية.

- بداية من 2000 وإلى غاية 2008 عرفت قيم مؤشر فجوة الضريبة قيم سالبة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مما انعكس بشكل إيجابي على الإيرادات الكلية، وسمح للجزائر بتكون ادخار عمومي وضع في حساب خاص للخرينة العمومية لدى البنك المركزي سمي بصندوق ضبط الإيرادات، ساهم في تخفيض الدين العمومي الداخلي والدفع المسبق للديون الخارجي، مما سمح بتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى استعماله في تغطية عجوزات الميزانية في حال تجاوز الإنفاق الإيرادات المحددة في قوانين المالية

- شهدت الفترة 2009 إلى غاية 2016 قيم موجبة للمؤشر مما يعني أن الإيرادات الضريبية المستهدفة أكبر من الإيرادات الضريبية المحققة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات بشكل كبير بسبب تطبيق الجزائر لبرامج تنموية، بالمقارنة مع الإيرادات التي تتحكم فيها متغيرات خارجية خاصة الجزء المتعلق بالجباية البترولية، رغم تحسن في الإيرادات الضريبية غير النفطية، وهذا رغم انخفاض في نسب الدين العام للناتج المحلي التي بلغت أقل نسبة لها سنة 2013، وقد زاد انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 في ارتفاع مؤشر فجوة الضريبة، مما دفع بالجزائر إلى الاستدانة الداخلية لتمويل عجز الموازنة لعدم كفاية الإيرادات الكلية في تغطية النفقات.

### شكل رقم 03: تطور نسبة كل من الإيرادات المتحققة والمستهدفة للناتج المحلي

#### الخام للفترة 1991-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 03

الجدول رقم 03 : مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 1991 – 2016

السنوات	نسبة الإنفاق العام خارج فوائد الدين إلى الناتج المحلي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو	نسبة الدين العام للناتج المحلي للفترة السابقة bt-1 %	نسبة الإيرادات الكلية المتحققة للناتج المحلي $t$	نسبة الإيرادات الكلية المستهدفة للناتج المحلي $t^*$	الفجوة $t^*-t$
1991	30,54%	-8,40%	-1,20%	84,24%	39,45%	24,47%	-14,97%
1992	33,24%	-14,20%	1,80%	130,50%	28,87%	12,36%	-16,51%
1993	36,33%	-3,00%	-2,10%	97,29%	26,36%	35,46%	9,10%
1994	34,85%	-9,36%	-0,90%	118,03%	31,98%	24,86%	-7,12%
1995	21,55%	-9,36%	3,80%	128,86%	20,16%	4,59%	-15,57%
1996	24,68%	-0,10%	4,10%	74,33%	32,03%	21,56%	-10,47%
1997	26,54%	10,94%	1,10%	101,24%	33,43%	36,50%	3,07%
1998	27,24%	6,55%	5,10%	86,02%	27,58%	28,49%	0,91%
1999	25,72%	8,10%	3,20%	85,94%	29,26%	29,93%	0,66%
2000	24,65%	9,66%	3,80%	81,31%	38,08%	29,41%	-8,66%
2001	27,76%	5,27%	3,00%	70,63%	35,62%	29,36%	-6,25%
2002	31,12%	7,16%	5,60%	64,43%	35,45%	32,13%	-3,32%
2003	30,01%	3,86%	7,20%	61,57%	37,59%	27,95%	-9,64%
2004	29,38%	4,04%	4,30%	53,11%	36,26%	29,24%	-7,02%
2005	26,17%	6,62%	5,90%	41,84%	40,76%	26,47%	-14,29%
2006	28,42%	5,69%	1,70%	31,15%	42,81%	29,67%	-13,15%
2007	33,89%	4,33%	3,40%	25,72%	39,43%	34,12%	-5,30%
2008	38,23%	3,14%	2,40%	15,22%	47,00%	38,34%	-8,66%
2009	43,66%	2,27%	1,60%	9,91%	36,88%	43,72%	6,85%
2010	37,84%	4,09%	3,60%	12,35%	36,63%	37,90%	1,27%
2011	40,59%	3,48%	2,90%	12,60%	39,69%	40,66%	0,97%
2012	43,23%	-0,89%	3,40%	10,53%	39,11%	42,78%	3,67%
2013	36,38%	4,75%	2,80%	9,85%	35,79%	36,58%	0,79%
2014	41,07%	5,08%	3,80%	8,66%	33,31%	41,18%	7,87%
2015	46,00%	3,22%	3,70%	8,94%	30,55%	45,95%	15,40%
2016	41,94%	8,78%	3,30%	10,08%	28,97%	42,50%	13,53%

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر في ظل القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

المبحث الأول: دورة الميزانية

## المطلب الأول: التصنيفات الجديدة للنفقات ؟

## المطلب الثاني: تخطيط وإعداد الميزانية

### الفرع الاول : الإطار الميزانياتي المتوسط المدى و إطار النفقات المتوسط المدى.

#### الإطار الميزانياتي المتوسط المدى (CBMT)

الإطار الميزانياتي المتوسط المدى (CBMT) هو تنبؤ بإجماليات الميزانية غير المصنفة حسب القطاع أو الوزارة. يرتبط بإطار الاقتصاد الكلي الشامل. يظهر إجمالي الإنفاق العام ، إجمالي الإيرادات الحكومة ، والعجز ، والديون ، ... ، بطريقة تنسجم مع توازن الاقتصاد الكلي. في معظم الأحيان ، يُظهر أيضاً الإنفاق والإيرادات الحكومية على مستوى محدود من التفصيل ، بين خمس إلى عشر فئات للإيرادات والنفقات حسب الطبيعة.

#### الإطار النفقات المتوسط المدى الإجمالي (CDMT global)

الإطار النفقات المتوسط المدى الإجمالي (CDMT global) يُفصل الإنفاق العام حسب القطاع أو الوزارة ، دون الخوض في درجة كبيرة من التفاصيل المتعلقة بالإنفاق ، على سبيل المثال في عدد من فئات الإنفاق بين 3 و 10 .

#### CDMT الإجمالي = CBMT + المخصصات بين الوزارات.

CDMT الإجمالي ينشأ بشكل أساسي بين التطور التلقائي للنفقات العامة - اتجاه CDMT ، أو

CDMT الأساسي ، أو CDMT المرجعي والنفقات الإضافية التي يسمح بها الفرق بين توقعات الإيرادات و CDMT الاتجاهي (مجال المناورة).

إن إطار الإنفاق على المدى المتوسط الاجمالي هو أداة تخصيص مشتركة بين القطاعات. وهذا يختلف عن اختيار البرامج الفعالة التي ستنفذها الوزارات. وبالفعل ، فإن فعالية السياسات العامة المعزولة لا تضمن فعالية جميع السياسات العامة. تسمح الموازنة المتوسطة الأجل فقط بإعادة توزيع الموارد بين السياسات العامة.

#### الروابط بين CBMT و CDMT الإجمالي:

مشاريع CBMT ، كخطوة أولى ، الإيرادات والنفقات المحتملة التي تريدها الحكومة (هذه الشروط مذكورة أدناه) ، ربما تحت قيود شاملة قد تكون من الرصيد الأساسي (أو رصيد آخر) أو الدين. يتم تصنيف النفقات حسب الفئات الرئيسية للإنفاق ،

وبالتالي ، فإن CBMT هو نتيجة خيارين رئيسيين في السياسة المالية:

✓ المبلغ الإجمالي للنفقات ، أو حد الإنفاق الإجمالي ، المسموح به من قبل الإيرادات المحتملة (بما في ذلك المدبونية الإضافية) ؛

✓ هيكل إجمالي الإنفاق حسب فئات الإنفاق الرئيسية ؛ هل ترغب الحكومة في تفضيل الاستثمار ، أو العمليات ، أو الرواتب ،...؟

ومع ذلك ، فإن CBMT لا يسمح بمفرده بتخصيص النفقات الإجمالية (أو ما يرقى إلى نفس الشيء ، الموارد الإجمالية) بين الوزارات (يقصد بالوزارة ما يلي الوزارة أو القطاع). في الواقع ، ما سيخصص للوزارة لا يمثل نصيباً مباشراً من إجمالي الإنفاق. والسبب هو أنه قبل معرفة ما يجب تخصيصه لوزارة ما ، من الضروري معرفة احتياجات اتجاهها ، أو اتجاه موازنتها.

وبالتالي فإن المرحلة الأولى إطار النفقات المتوسط المدى (CDMT) هي مرحلة تحديد توجهات الميزانيات للوزارات. في نهاية هذه الخطوة الأولى ، يتم تزويد إطار النفقات المتوسط المدى (CDMT) من إجمالي نفقات الإطار الميزانياتي المتوسط المدى ، مما يجعل من الممكن تحديد مجال المناورة ، حسب الفئات الرئيسية للإنفاق (ولكن جميع الوزارات مجتمعة) ، والتي ينبغي توزيعها فيما بعد بين الوزارات.

#### CDMTs القطاعية

تنشئ الوزارات (والمؤسسات) إطار الإنفاق على المدى المتوسط القطاعي الخاص بها على أساس المخصصات من إجمالي الإنفاق على المدى المتوسط.

## الإطار الميزانياتي المتوسط المدى (CBMT)

CBMT عبارة عن حساب بيان تنبؤي بمستوى إجمالي نسبيًا. يتم تأسيسها على أساس افتراضات الإيرادات والنفقات.

### مستوى التوزيع

يسترشد مستوى التوزيع بأربعة أهداف:

- ✓ البساطة النسبية
- ✓ توزيع كافٍ للإيرادات للسماح بالمناقشة مع الخدمات العامة ؛
- ✓ مراقبة تقاسم الموارد الداخلية / الموارد الخارجية ؛
- ✓ إمكانية ترجمة الميزانية إلى TOFE دون صعوبة كبيرة.

ويرد مثال على CBMT في الملحق 1.

### تنظيم الإسقاطات

يتم الإسقاط على مرحلتين:

- ✓ الخطوة 1: الفرضيات .
- ✓ الخطوة 2: التنبؤات.

يقترح الرسم التخطيطي 1 تنظيم الإسقاط في العديد من الجداول حيث توجد خطوات. يتناول الجدول العلوي الافتراضات المتوقعة - معقولة بالنسبة للإيرادات ، والمطلوبة بالنسبة للنفقات ، ويطبق الجدول الثاني الافتراضات للحصول على المبالغ المتوقعة وتحديد نتائج الميزانية الكلية ، ولا سيما الرصيد الأساسي.

سنة البدء هي السنة  $N$  ، والتي تُستخدم بياناتها كأساس للإسقاط. سنوات الإسقاط هي  $N + 1$  و  $N + 2$  و  $N + 3$  ، السنة  $N$  واردة في جدول التوقعات. وبالتالي ، فإن الأعمدة الأربعة لجدول التوقعات ذات طبيعة مختلفة ، حيث يتكون العمود  $N$  من بيانات المراقبة ، والأعمدة الثلاثة الأخرى عبارة عن تنبؤات. تحتوي السنة  $N$  من جدول الافتراضات على حسابات معينة تستند إلى بيانات السنة  $N$  ، ولا سيما معدلات الضرائب الظاهرة.

إلى يسار السنة  $N$  من جدول الافتراضات ، توجد عناصر توضيحية لمنهجية التنبؤ الخاصة بكل صف من صفوف الجدول. تتيح هذه العناصر فهم طريقة حساب تنبؤات جدول التوقعات من الصف المقابل لجدول الفرضيات.

### المخطط 01 : تنظيم توقعات CBMT

		N	N+1	N+2	N+3
الفرضيات	شرح الفرضيات	الحساب من العام $N$ ، ولا سيما معدلات الضرائب الظاهرة			الفرضيات
التقديرات		أساس الانطلاق السنة $N$			التقديرات

### الفرضيات

يتم توقع كمية كبيرة من البيانات المفسرة ، في معدل النمو أو في القيمة. من جهة أخرى هدف السلوك ، الافتراضات هي معلمات هذا السلوك ، على سبيل المثال معدل جهد السلطات.

### مبادئ

لا يمكن إسقاط جميع الإيرادات والنفقات بشكل منفصل ، التوازن ( إجمالي الإيرادات = إجمالي الإنفاق ) يشير احترام هذا القيد المحاسبي إلى أن عنصر الميزانية يتم حسابه عن طريق الرصيد. من المستحسن اختيار عنصر



من عناصر الميزانية لا يتم تحديده بسلوك صارم نسبياً ، ولكن يمكن مناقشة معقوليته. وبالتالي ، سيكون من غير المعقول حساب ميزان الإيرادات الضريبية ، والتي ، على العكس من ذلك ، تخضع لافتراضات دقيقة (الأساس ، المعدل ، الجهد الحكومي). من ناحية أخرى ، من المعقول حساب جزء التوازن من الافتراض المفسر ، والذي يمكن مناقشة معقولية ذلك.

يتم توقع كمية كبيرة من البيانات خارجياً ، في معدل النمو أو في القيمة. التغيير من معدل النمو إلى القيمة أو العكس في جدول الافتراضات يعني تعديل صيغة الحساب في وحدة التوقعات. في جدول الفرضيات ، توجد أنواع أخرى من الفرضيات غير معدل النمو أو القيمة ، على سبيل المثال معدل جهد السلطات. ثم ينتج الإسقاط من سلوك ، والافتراضات هي معلمات هذا السلوك. باختصار ، يمكن تصنيف الأنواع المختلفة من الافتراضات في فئتين عريضتين اعتماداً على ما إذا كان الإسقاط مفسر أو نتيجة سلوك.

الفرضيات	التوقعات
معدل النمو - القيم	المفسرة (الخارجية)
معلمة السلوك مثل معدل المجهودات الحكومية	المفسرة (الداخلية)

يتوافق كل نوع من الفرضيات مع معادلة حسابية في جدول التوقعات. **الموارد الخارجية:** يتم توقعها على أساس المعرفة التي يمكن أن يكون لدى المرء حول برامج مساعدات المانحين. مثل الموارد الأخرى ، يتم توقعها بشكل معقول. هذا يعني أن الموارد الخارجية المتوقعة لا تقتصر على تلك التي تضمنها الاتفاقات الموقعة بالفعل مع الجهات المانحة (أي الجزء الخارجي من - PIE برنامج الاستثمار الحكومي - أو - PIP برنامج الاستثمار العام) ، ولكنها تتوافق مع التوقعات الواقعية لما يمكن توقعه من الجهات المانحة.

**الموارد الداخلية:** يتم توقع الموارد المالية وغير المالية على أساس معدل الضريبة الظاهر و "جهد التحكم" ، المقدار كميًا في المائة سنويًا بالإضافة إلى تطبيق معدل الضريبة الظاهري. وبالتالي ، إذا تم تقدير جهد التحكم بنسبة 5% في  $N + 1$  ، فإن الضريبة المتوقعة في  $N + 1$  هي:

$$\text{الضريبة} (N + 1) = \text{الوعاء} (N + 1) + \text{المعدل الظاهري} (N) \times (1 + 5\%)$$

الأوعية عبارة عن أوعية بديلة ؛ هذه هي في الغالب الناتج المحلي الإجمالي ، والاستهلاك المنزلي (على سبيل المثال الضريبة القيمة المضافة) والواردات والصادرات (رسوم وضرائب الاستيراد والتصدير).

**النفقات:** يتم توقعها بطرق مختلفة اعتماداً على طبيعة المصاريف. يتم توفير خدمة الديون من قبل مديرية الديون ، وتكاليف الموظفين من قبل مديرية الرواتب. النفقات الأخرى على الموارد الخاصة متوقعة في معدل النمو. الإنفاق على الموارد الخارجية يساوي توقعات الموارد الخارجية.

**الاحتياطي:** يتم تقدير احتياطي الميزانية وفقاً لافتراض كنسبة مئوية من الإنفاق على الموارد الخاصة. يمكن أن ينمو بمرور الوقت ، لمراعاة عدم اليقين من توقعات الميزانية ، ويزداد حجمها مع نمو الأفق لفترة أطول. الاحتياطي أكثر دقة مضاعف ، ويتكون من:

- ✓ احتياطي احترازي مخصص لتمويل النفقات غير المتوقعة .
- ✓ احتياطي التحكيم لاستخدامه خلال جلسات الميزانية.

**توزيع الاحتياطي حسب فئة الإنفاق:** من حيث المبدأ ، يترك CBMT الاحتياطي غير مخصص حسب فئة الإنفاق. ومع ذلك ، من أجل التحول إلى جداول العمليات المالية للدولة ( TOFE ) ، من الضروري توزيعها ، ويمكن القيام بذلك عن طريق تطبيق الهيكل حسب فئة بقية النفقات.

### إطار النفقات المتوسط المدى الإجمالي ( CDMT Global )

يتم إنشاء CDMT الإجمالي على عدة مراحل ، من بينها حساب ميزانيات الاتجاه ، وتوزيع مساحة المناورة وحساب السقف.

**خطوات إنشاء CDMT الإجمالي**

يتكون إطار النفقات المتوسط المدى الإجمالي من عدة مراحل ، والتي تبدأ من ميزانية العام الحالي: تحديد موازنات الاتجاه للوزارات ، مع الأخذ في الاعتبار التدابير ، والتوزيع الجديد لغرفة المناورة ، وحساب السقوف (في بداية إنشاء CDMT بشكل عام ، هناك ميزانية لقانون المالية للعام الحالي. إذا تم إنشاء CDMT بشكل عام في وقت متأخر من العام ، فيمكن استبدال توقعات التنفيذ به. الحالة ، وبالنظر إلى تعقيد التنفيذ التوقعات ، يفضل الالتزام بالميزانية التقديرية.)

أخيرًا ، يحسب الجدول الفروق بين سقوفين لميزانيتين متتاليتين.

يوضح الشكل 2 العملية برمتها.

موازنات الاتجاه

مستوى التفصيل

يتم تصنيف الميزانية الاتجاهية متعددة السنوات حسب فئة الإنفاق وحسب الوزارة. وبصورة أدق ، فإن التصنيف حسب الفئة ، بما يتجاوز الفئات ، يفصل بين الاستثمارات في الموارد الداخلية والتمويل الخارجي. التفصيل حسب الوزارة يفصل بين جميع الوزارات والمؤسسات. في نهاية المطاف ، قد لا يتم تصنيف الاستثمارات الممولة من الخارج حسب الوزارة إذا لم يكن المرء قادرًا على توزيع المساحة الخارجية للمناورة بين الوزارات.

**مبدأ الإسقاط**

ميزانية الاتجاه هي ميزانية ذات سياسة عامة لم تتغير. كجزء من آلية التنمية النظيفة الشاملة ، تم تأسيسها على المستوى المركزي ، من قبل وزارة المالية (MF). لذلك ليس من الممكن ، في هذه المرحلة من إجراءات الميزانية ، إجراء تحليل مفصل للسياسات العامة التي تنفذها كل وزارة. يتمثل أحد الحلول في الاعتماد على مراجعة السلسلة السابقة من التنبؤ بالميزانية وتنفيذها. غالبًا ما يظهر هذا درجة عالية جدًا من عدم الاستقرار في معدلات نمو الاعتمادات المخصصة للوزارات ، وداخل الوزارات ، للمديريات. تختلف معدلات تنفيذ القروض أيضًا بشكل كبير من وزارة إلى أخرى ، ومرة أخرى ، من فرع إلى آخر داخل الوزارة.

أيضًا ، يتمثل المبدأ المحتفظ به في النظر في ميزانية سنة الأساس (N) ، والمصروفات المؤقتة ، التي يُنصح بطرحها من الاعتمادات التي تم التصويت عليها أو ، بشكل أفضل ، من توقعات التنفيذ للسنة N ، للحصول على أول تقريب الاعتمادات المستقبلية مع السياسة العامة غير المتغيرة.

بمجرد اكتمال هذه الخطوة ، يتم تعيين معدلات نمو الاتجاه لكل فئة وزارة. يمكن تنفيذ طرق بسيطة ، على سبيل المثال من خلال التمييز بين معدلات النمو لفئة معينة ليس من قبل الوزارة ، ولكن فقط من خلال فصل الوزارات ذات الأولوية عن الوزارات غير ذات الأولوية.

**النفقات مؤقتة**

تشير التقديرات البسيطة إلى أن دقة الاتجاه تعتمد على تحديد النفقات المؤقتة أكثر من اعتمادها على افتراضات الاتجاه. يُنصح بالبحث في موازنة العام الحالي عن بنود المبالغ الكبيرة التي تكون مؤقتة (انتخابات ، أحداث دولية غير سنوية...)

**فرضيات الاتجاه حسب الباب:**

**الرواتب والأجور:** يتوقعها قسم الرواتب على أساس الافتراضات المتعلقة بأعداد الموظفين والتغيرات في معدلات الرواتب والمعاشات التقاعدية.

**السلع والخدمات والتحويلات والاستثمارات من الموارد الخاصة:** يتم إعطاؤهم افتراضات مختلفة لمعدل النمو اعتمادًا على ما إذا كانت الوزارات ذات أولوية أم لا.

**الاستثمارات في الموارد الخارجية:**

يمكن الاختيار للنظر في أن الاستثمارات في اتجاه الموارد الخارجية يتم استيعابها للاستثمارات التي تم الحصول على تمويل خارجي لها أو تم الحصول عليها تقريبًا ، وهي مدرجة في برنامج الاستثمار الحكومي (PIE - Programme d'investissements de l'Etat) أو برنامج الاستثمار العام (PIP (Programme d'investissements publics)). يمكن اعتبار أي مشروع استثماري آخر قياسًا جديدًا.

**حساب الاتجاه**

يختلف حساب الاتجاه وفقًا لما إذا كانت الافتراضات المتعلقة به مثبتة في المستوى (الرواتب والأجور ، الاستثمارات في الموارد الخارجية) أو في معدل النمو (السلع والخدمات ، والتحويلات ، والاستثمارات في الموارد

الخاصة). في الحالة الأولى ، يشمل الافتراض سحب النفقات المؤقتة ، وفي الحالة الثانية ، يجب طرحها من ميزانية سنة البداية قبل تطبيق افتراض معدل النمو ، مما يؤدي إلى:

$$\text{الاتجاه} = (\text{الميزانية } N - \text{النفقات المؤقتة } N) \times (+1 \text{ معدل نمو الاتجاه})$$

### توزيع مساحة المناورة

يتم النظر في مساحة المناورة ، في الوقت الحالي ، فقط فيما يتعلق بالموارد الداخلية. يتم تناول مسألة وجود هامش للمناورة على الموارد الخارجية وتوزيعها في نهاية الفقرة. يحسب الهامش الداخلي (على الموارد الداخلية) ثم يقسم إلى مرحلتين: ✓ مع الأخذ في الاعتبار التدابير الجديدة المتخذة على المستوى المركزي . ✓ توزيع مساحة المناورة بعد قياسات جديدة من المستوى المركزي. هناك نوعان من الإجراءات الجديدة:

✓ مقاييس جديدة من النوع 1 (أو مقاييس جديدة من المستوى المركزي): تلك المعلنة من قبل الحكومة والملزمة للوزارات ، على سبيل المثال ، أشارت الحكومة إلى أنه سيتم بناء مستشفى جديد في مدينة كذا وكذا أو أنه سيتم بناء طريق يربط بين موقع وآخر خلال الفترة القادمة عام. ✓ مقاييس جديدة من النوع 2 (أو تدابير جديدة من الوزارات): تلك التي ستكون للوزارات الحرية في اتخاذ القرار على أساس حصة غرفة المناورة التي سيتم تخصيصها لها. لا تشمل غرفة المناورة هذه التدابير الجديدة من النوع 1 ، والتي تقرر على المستوى المركزي ، يجب تمويلها قبل أي توزيع.

### حساب مساحة المناورة للتدابير الجديدة (المستوى المركزي و الوزارات)

يتم حساب مساحة المناورة للتدابير الجديدة (النوعان 1 و 2) مبدئيًا حسب الفئة من خلال الفرق بين نفقات CBMT والاتجاه حسب الفئة المجمعة في الوزارات. لا يشمل الاحتياطي الذي لم يتم تضمينه في النفقات حسب الفئة.

هامش المناورة لاتخاذ تدابير جديدة (قبل اتخاذ تدابير جديدة في الاعتبار) الفئة X

=

نفقات الفئة X (من CBMT) - اتجاه الفئة X (من CDMT) لجميع الوزارات

من هناك ، المرادفات CBMT من CBMT.

### مراعاة الإجراءات الجديدة على المستوى المركزي

الإجراءات الجديدة التي تم إقرارها على المستوى المركزي مدرجة حسب الوزارة والفئة. في هذه المرحلة ، يتم تجميعها عبر الوزارات للحصول على تصنيف حسب الفئة. ثم يتم طرحها من هامش للمناورة (قبل المقاييس الجديدة) حسب الفئة. ونقصد بالإجراءات الجديدة على المستوى المركزي الإجراءات التي تقرها الحكومة ، والتي تم تحديد وزاراتها وفئاتها المعنية بوضوح. لذلك يجب استبعادها من التوزيع بين الوزارات التي تتعلق بالإجراءات غير المحددة في وقت الإسقاط ، وبالتالي يجب تحديدها في المستقبل.

هامش المناورة لاتخاذ تدابير جديدة (بعد اتخاذ تدابير جديدة في الاعتبار على المستوى المركزي) الفئة X

=

هامش المناورة لاتخاذ تدابير جديدة (قبل اتخاذ تدابير جديدة في الاعتبار) الفئة X - قياسات جديدة (المستوى المركزي) الفئة X

### يتم توزيع هامش المناورة بعد قياسات جديدة من المستوى المركزي

يتم توزيع هامش المناورة على الموارد الداخلية بعد قياسات جديدة من المستوى المركزي وفقًا لأولويات الحكومة لاستخدامها من قبل الوزارات لتمويل قياسات النوع الثاني الجديدة ، وهي ضرورية أو صعبة. الحل الأول هو استخدام الأرقام لخطة العمل على المستوى الحكومي ، على سبيل المثال خطة استراتيجية الحد من الفقر (SDRP) أو تلك المرتبطة بإعلان السياسة العامة (DPG) أو ، بشكل عام ، أي إجراء خطة تطوير استراتيجية وضعت على المستوى المركزي. إن تكلفة خطة العمل هذه يمكن أن تجعل من الممكن حساب النسب

المئوية التي تفيد كل وزارة أو مؤسسة. في معظم الأحيان ، يبدو أن هذا التقييم ( استعمال الأرقام ) لا يعكس سوى جزء من أولويات الحكومة ، وذلك لعدة أسباب:

✓ بعض الوزارات ممثلة تمثيلاً زائداً والبعض الآخر ناقص التمثيل. في الواقع ، فإن النسبة المئوية لخطة العمل المنسوبة إلى وزارة ما تعتمد جزئياً على ديناميكيتها خلال الاجتماعات العديدة التي أدت إلى هذا التقييم. بعض الوزارات ، ذات القدرات المحدودة ، لم تشارك في المشاورة ، أو لم تستجب لطلبات المعلومات المرسلّة إليها ، ولم تستفد من أي إدراج في خطة العمل.

✓ تركز تكلفة خطة العمل على الاستثمار.

نأمل أن تعكس تكلفة خطة عمل استراتيجية الحكومة أولويات الحكومة بشكل أفضل. لا يمكن تنفيذ هذا الحل إلا على المدى المتوسط. في الواقع ، عند مراجعة استراتيجية التنمية ، يجب أن تتضمن هي أو خطة عملها صراحة الخيارات المشتركة بين القطاعات للحكومة وهذا بطريقة تجعل من الممكن ترجمة هذا الاختيار في تخصيص الميزانية المشتركة بين القطاعات. وهذا يعني على وجه الخصوص احترام قيود التمويل التي ، من أجل عدم الحصول على الدرجة المقيدة لقيود الميزانية ، ينبغي مع ذلك طبعها بواقعية معينة ، وفصل التمويل (المحتمل عند هذا المستوى) عن طريق التمويل الخارجي وعن طريق الموازنة العامة للدولة.

**الحل الثاني** هو اعتبار أن تخصيص الميزانية بين القطاعات هو قرار سياسي ، على مستوى الحكومة ، وربما القرار الرئيسي للمالية العامة. وبالتالي ، فإن الأمر متروك لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء (ومصالحه) لتحديد ذلك ، ولمجلس الوزراء ، المصادقة عليه.

### مساحة للمناورة على الموارد الخارجية

تكون مساحة المناورة على الموارد الخارجية ذات أهمية فقط إذا كان من الممكن حسابها وتوزيعها بعد ذلك. عادة ما يتم اعتبار أن التمويل الخارجي الوحيد الذي يجب أخذه في الاعتبار هو التمويل الذي تم الحصول عليه (اتفاقيات موقعة أو على وشك التوقيع). لا يمكن أن يقتصر CBMT و CDMT على هذا المحيط. وفي الواقع ، فإن هذا التمويل المكتسب ، الذي يتناقص بمرور الوقت ، سوف يُستكمل في السنوات اللاحقة بتمويل جديد ، ويتمثل التحدي الذي يواجه آلية التنمية النظيفة في وصف الاستخدام الذي تعتمزم الحكومة الاستفادة منه لهذا التمويل الجديد. على الرغم من أنها غير مؤكدة ، إلا أن حذفها سيؤدي إلى رؤية مبتورة للمستقبل.

### حساب هامش المناورة على الموارد الخارجية:

لا يوجد مجال للمناورة إلا إذا كان هناك اتجاه يتم طرحه من التنبؤ بالموارد (وبالتالي النفقات).

التنبؤ بالموارد والنفقات موجود بالفعل: تم تنفيذه أثناء إنشاء CBMT.

يمكن تعريف الاتجاه على أنه مشاريع مع اتفاقية موقعة أو في مفاوضات متقدمة. ستكون مساحة المناورة عندئذ هي الفرق بين توقعات التمويل الخارجي المحتمل والاتفاقيات الموقعة أو التي أوشكت على التوقيع (PIE / PIP انظر أعلاه).

توزيع مساحة المناورة على الموارد الخارجية. لا يهم حساب هذه الغرفة للمناورة إلا إذا كان من الممكن توزيعها بين الأقسام. وهذا يعني أن التمويل الخارجي المحتمل ، ولكن لم يتم تأمينه بعد ، يمكن توزيعه بين القطاعات من قبل الحكومة. ويفترض هذا أن السيطرة على استخدام هذا التمويل قد تحولت بشكل كاف من الجهات المانحة إلى الحكومة.

### السقوف

السقوف هي مجموع:

-اتجاه.

-قياسات جديدة من المستوى المركزي .

-توزيع هامش المناورة.

تُحسب الفروق بينها وفقاً لقانون المالية العام السابق لسقوف  $N + 1$  ، أو مع سقوف العام السابق لسقوف  $N + 2$  و

$N + 3$ .

MTEFs القطاعية

يفترض إنشاء إطار MTEF قطاعي لوزارة (أو مؤسسة) عددًا من متطلبات البرمجة. مثل MTEF العالمي ، يفترض بنائه الفصل بين الاتجاه والتدابير الجديدة. إن تحديد كل من الاتجاه و MTEF القطاعي يعني المرور بمراحل محددة جيدًا. يمكن أن يتخذ عرض إطار الإنفاق على المدى المتوسط القطاعي أشكالًا مختلفة. المتطلبات الأساسية

هناك شرطان أساسيان لإنشاء CDMT للوزارة:

-تعريف الهيكل البرنامجي ؛

-وضع خطة عمل محددة التكلفة وذات الأولوية.

### الهيكل البرنامجي:

يجب هيكلة استراتيجية الوزارة ، أي استراتيجية السياسة العامة التي تقودها ، وفقًا للهيكل البرنامجي الذي اعتمدهت الوزارة لتقديم CDMT الخاص بها.

أوراق إستراتيجية الوزارة ، إن وجدت ، غالبًا ما تتضمن هيكلًا برنامجيًا ، أي تطوير الإستراتيجية إلى أهداف وأهداف فرعية مختلفة. ومع ذلك ، ينبغي إعادة النظر في هيكل البرنامج بحيث يتماشى مع روح البرمجة المرغوبة من قبل توجيهات قانون الموازنة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. هذه غير مقيدة نسبيًا من حيث أنها تفرض مستويين من البرامج والبرامج والإجراءات. تحتوي جميع استراتيجيات الأقسام تقريبًا على مستويين على الأقل. ومع ذلك ، ينبغي توخي الحذر للتأكد من أن هذين المستويين الأولين قد تم تحديدهما حسب الأهداف وليس حسب المنتجات ، والتي من شأنها أن تتوافق مع مستوى الأنشطة.

### خطة العمل

إن الإستراتيجية غير المصحوبة بخطة عمل ليست ذات فائدة تذكر لإنشاء الميزانية ، والتي هي أداة التنفيذ الخاصة بها.

خطة العمل هي تطوير لبرامج وإجراءات الإستراتيجية إلى أنشطة يتم تحديد تكاليفها كميًا والتي ، إن أمكن ، مرتبة حسب الأولوية.

ومن ثم فإن إطار الإنفاق المتوسط الأجل القطاعي هو مقتطف من خطة العمل ، يخضع لقيود الميزانية ، بشرط أن تكون الاستراتيجية "قابلة للميزانية". يمكن الاطلاع على معايير الاستراتيجية "القابلة للميزانية" في الملحق 2.

يمكننا أن نصر هنا على معيار مهم بشكل خاص وهو الشمولية ، وهو أن خطة عمل الإستراتيجية يجب أن

تشمل:

-الأنشطة الجارية وكذلك الأنشطة المخطط لها ؛

-دعم الأنشطة وكذلك أنشطة السياسة العامة.

الاتجاه والتدابير الجديدة

يتم تسهيل إنشاء إطار الإنفاق المتوسط الأجل من قبل الوزارات القطاعية ، مثل تلك الخاصة بإطار الإنفاق المتوسط الأجل العالمي ، من خلال تنفيذ إجراء من خطوتين:

✓ التنبؤ بالتطور العفوي للإنفاق العام.

✓ مع مراعاة التدابير الجديدة.

التطور العفوي ، أو حتى الاتجاه ، هو ذلك الذي يتوافق مع تطور الإنفاق العام ، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى ، باستثناء أي قرار جديد. هذا ليس تطوراً مسطحاً ، ولكنه تطور ناتج عن الديناميكيات المكتسبة للإنفاق العام.

### نقصد بالمقاييس الجديدة:

✓ أنشطة جديدة ؛

✓ إعادة تعريف الأنشطة الحالية ؛

✓ وقف الأنشطة الجارية غير المرضية ؛

✓ تدابير التوفير في الأنشطة الجارية.

ملاحظة: الأنشطة الجديدة تشمل المشاريع الجديدة. ومع ذلك ، يبدو أنه من الأفضل عدم فصل المشاريع

عن الأنشطة ؛ المشاريع هي وسيلة لتنفيذ الأنشطة.

يتم اختيار الإجراءات الجديدة في إطار الفاصل الذي يفصل سقف الإنفاق المخصص للوزارة عن الاتجاه. في حالة التمويل الخارجي ، بدلاً من الحديث عن سقف الإنفاق ، قد يكون من الحكمة التحدث عن توقعات تمويل "محتمل" (إضافي ، تم الحصول عليه بالفعل).  
مساحة للمناورة = سقف الوزارة - الاتجاه

**الفرع الثاني: التقرير حول الأولويات والتخطيط.**

**الفرع الثالث: الوثائق الجديدة لقانون المالية.**

**المطلب الثالث: تقديم الحسابات**

**المبحث الثاني: المبحث الأول: الفاعلين المتدخلين والأمرون بالصرف**

**الفرع الأول : مسؤول الوظيفة المالية للوزارة**

**الفرع الثاني: مسؤول البرنامج و مسؤول النشاط.**

**الفرع الثالث: مسؤول المصالح غير الممركزة.**

## **الخاتمة العامة**

ان الإصلاح الميزانياتي خيار استراتيجي ل مفر منه رغم تعقيدته و صعوبته من خلال تباطئ تقدم

الاشغال التي التزمت

بها الدولة بمفهوم الع ن صرة و كذلك لعدم ادخال حيز التطبيق، القانون العضوي لقوانين المالية و الذي

خصصت له الحكومة في الس نوات الخيرة محورا هاما في نشاطها حيث يعد اول من نوعه في الجزائر كما يعد

الاطار الملائم لتكييف تسيير المال العام مع ا لوضاع الجديدة التي أدخلت تغييرات و إصلاحات اقتصادية و اجتماعية هامة.

إن النقائص الهامة التي تميز النظام الميزانياتي للدولة في الجزائر (المستمر العمل به)، وأثرها السلبية على نجاعة وشفافية استخدام الموارد العمومية بصفة عامة، فرضت الشروء، (منذ عقدين من الزمن) في التحضير لإصلاح هذا النظام المستند إلى منطق التسيير حسب الوسائل، وذلك قصد اعتماد نظام التسيير القائم على النتائج، أي الميزنة حسب البرامج والأداء.

وعلى الرغم من أن التأخير الكبير في تفعيل هذا الإصلاح يبقى غير مبرر موضوعيا (خاصة بالنسبة للتأخر لأكثر من عشر سنوات في توفير الأساس القانوني له والمتمثل في القانون العضوي المتعلق بقوانين)، إلا أنه يمكن اعتباره فرصة للسلطات المعنية لإدراك الصعوبات الهامة التي من شأنها أن تواجه تطبيق الإصلاح في الميدان وأخذها في الحسبان من الآن، والتصدي لها والعمل على تذليلها قدر الإمكان، وذلك على ضوء تجربة بعض الدول التي تطبق فعلا (م.ب.أ)، لاسيما فرنسا التي استلهمت منها الجزائر مشروع إصلاحها الميزانياتي. فقد أتاح لنا الاطلاع على تجربة فرنسا (باختصار) الكشف عن بعض الصعوبات الهامة التي أدت إلى اعتبار أن الإصلاح الميزانياتي في هذا البلد لم ينجح إلا جزئيا (تباين شديد في النتائج المحققة)، مع أن تطبيق هذا الإصلاح سبقته عدة تجارب ومحاولات للعمل بطريقة الأداء (خلال سنوات 1772 خاصة)، علاوة على كل التجارب والأعمال التحضيرية المنجزة خلال الفترة من (0221 التصويت على "ق.م.ق.م ( LOLF " إلى) 0226 بداية التنفيذ الرسمي لبرنامج الإصلاح). ويمكن اعتبار النقص في استيعاب التغييرات العميقة التي فرضها الإصلاح، وعدم الاقتناء، كثيرا بضرورتها من طرف أغلب الميسيرين العموميين (لاسيما بسبب النقص في تكوينهم المسبق وتهيئتهم للاضطلاع بالمهام الجديدة) من جهة، والتركيز على الجوانب الشكلية والتقنية، أي إيلاء أهمية أكبر للإجراءات الميزانياتية والقواعد المحاسبية الجديدة، على حساب جوهر الإصلاح المتمثل في تفعيل حقيقي للتسيير القائم على النتائج (لاسيما التخفيف من الإجراءات البيروقراطية، وتحرير مبادرات مسؤولي البرامج، ثم محاسبتهم أساسا عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة بفعالية وكفاية) من جهة أخرى، من أهم الصعوبات التي واجهها تطبيق الإصلاح في فرنسا.

بالنسبة للجزائر، التي يبدو أنها لم تول لحد الآن اهتماما كبيرا بالتجارب الميدانية، وتوفير بعض الشروط الأولية اللازمة قبل البدء في التطبيق الفعلي للإصلاح (لاسيما فيما يتعلق بتكوين الميسيرين المعنيين لمختلف المصالح غير الممركزة للدولة والمكلفين بتنفيذ معظم برامج التجهيز والاستثمار لهذه الأخيرة)، يجب التشديد خصوصا على أن الإصلاح الميزانياتي وحده لا يكفي إذا لم يكن متكامل مع إصلاح الدولة ككل والذي يشمل خاصة تحديث تسيير الموارد البشرية، أي الأعوان العموميين الذين سيضطلعون بتطبيق هذا الإصلاح على أرض الواقع، مع التركيز على التكوين المتكيف مع طبيعة المهام الجديدة التي ستلقى على عاتقهم. ولا بد من أن يشمل هذا التكوين تهيئة عقول هؤلاء الأعوان لاستيعاب التغييرات الجوهرية الناتجة عن الإصلاح (الذي يمكن أن يتبدى كثورة في مجال التسيير العمومي)، والاقتناء، بضرورتها. كما يجب التأكيد على أن هذا الإصلاح الشامل سيبقى مرهونا إلى حد بعيد بوجود إرادة سياسية قوية لدعمه المستمر، ومتابعة وتقييم إنجازاته بكل موضوعية، ومنه بمدى كسب الثقة في التسيير القائم على النتائج.

من جانب آخر، يجب التذكير بأن الميزانية ما هي إلا التعبير المقيم لإستراتيجيات وتعبئة وسائل. وعليه، فإن إغفال صياغة إستراتيجيات واضحة من شأنه أن يؤدي إلى طريق مسدود، حيث تصبح الميزنة حسب البرامج مفرغة من محت وأها، وتفضي إلى تعقيد عمليات الميزانية بدون طائل، ولا تقدم سوى فائدة هامشية مقارنة بالميزنة حسب الوسائل التقليدية. على ضوء كل ما سبق، نقتراح التوصيات التالية:

- البدء من الآن في إصلاح شامل للدولة، لاسيما إرساء نظام تسيير حديث للموارد البشرية (عدم الاكتفاء بمجرد إدارتها، أي-
- تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكمها، كما هو معمول به حاليا)، لأن تأجيل هذا الإصلاح سوف يرهن نجاح أي إصلاح ميزانياتي حقيقي؛
- إرجاء ميزانية الدولة إلى إطارها المناسب، أي اعتبارها الترجمة المالية لإستراتيجيات معدة سابقا ومحضرة بعناية (تشمل المدى- المتوسط أو البعيد وتتضمن أهدافا واضحة وقابلة للتحقيق، مع الأخذ في الحسبان الوسائل المعبأة أو القابلة فعلا للتعبئة)، وليس اعتبار الميزانية (أو قانون المالية عموما) هي الإستراتيجية؛ الإطلا، على تجارب بعض الدول للإلمام بالأخطاء التي ارتكبتها والصعوبات التي واجهتها أثناء تطبيقها

الفعلي لنظام ميزانية- البرامج والأداء، وذلك لأخذها في الحسبان والعمل (قدر الإمكان) على تفاديها قبل حلول موعد تفعيل الإصلاح الميزانياتي.

**المراجع:**

**1. اللغة العربية:**

**أ. الكتب:**

1. سيد الهواري، الإدارة بالأهداف والنتائج، أسلوب فعال للإدارة بالمشاركة ومنهج منطقي لتطوير المنظمات، ط2، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986.

**ب. المذكرات والرسائل:**

1. أكحل محمد، الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام، دراسة حالة إصلاح المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم القانونية، تخصص الحكامة وبناء مؤسسات الدولة، جامعة باتنة 01 (الحاج لخضر)، 2019 – 2020



2. بلعاطل عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر - دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال 2001 - 2014 ، جامعة فرحات عباس - سطيف 01 - 2019 - 2020
3. بلعربي فاطمة الزهراء، بن سعدي يمينة، الميزانية العامة للدولة وتبني الجزائر مشروع التحديث الميزانياتي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي و مالي ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الملحقة الجامعية مغنية- 2015 - 2016 .
4. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام ، دراسة حالة إصلاح المالية في الجزائر ، رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2009 - 2010.
5. حمد محمد فرح محمود، دور موازنة البرامج والأداء في ضبط برامج الانفاق العام ، دراسة ميدانية على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وديوان الحسابات القومي، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة النيلين، 2021.
6. قادم وليد، جلولي وليد، واقع الحوكمة المالية في الجزائر ، دراسة القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريش، 2020-2021.
7. مفتاح فاطمة ، تحديث النظام الميزاني في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010 - 2011.

## ت. أوراق العمل:

1. إيمان عبدوس، آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقاتها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 ، العدد 01 ، 2021، ص 347 - 365.
2. حاج جاب الله أمال ، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18 - 15 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 06 ، نوفمبر 2021 ، ص 111 - 129.
3. بوعيشاوي مراد، عزازي عمار، تصميم واعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة مالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 15 - 18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 11، العدد 01 ، 2021، ص 374 - 389.
4. تاكرلي صوفيا، عبد المجيد قدي، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04 ، العدد 02، 2018 ، ص 162 - 176
5. حروش رفيقة، صابة أمين، تطبيق الميزانية بالبرامج آلية لتجسيد التخطيط الإستراتيجي وتحسين أداء القطاع العام دراسة حالة قطاع التعليم العالي في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 04 ، 2019 ، ص 558 - 581 .
6. حوري عمر ، الإصلاح الميزانياتي ، في الجزائر : واقع وآفاق ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 10 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، ص 56 - 64 .
7. زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، *Les Cahiers du Cread*, vol. 34 - n° 2 - 2018 ، ص 107 - 143.
8. محود مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2020 ، ص 64-84.
9. محمد كريم قروف، سليم العمرابي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة الدالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2018 ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06 ، العدد 02 ، أكتوبر 2020

## ث. القوانين والمراسيم:

1. القانون العضوي 18-15 مؤرخ في 22 دي الحجة 1439 الموافق ل02 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية

2. مرسوم تنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى
3. مرسوم تنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى
4. مرسوم تنفيذي رقم 20-353 مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة
5. مرسوم تنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة
6. مرسوم تنفيذي رقم 20-382 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة
7. مرسوم تنفيذي رقم 20-383 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020 ، يحدد شروط و كفاءات حركة الاعتمادات المالية وكذا كفاءات تنفيذها
8. مرسوم تنفيذي رقم 20-384 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020 ، يحدد شروط و كفاءات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية
9. مرسوم تنفيذي رقم 20-385 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة
10. مرسوم تنفيذي رقم 20-386 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية
11. مرسوم تنفيذي رقم 20-387 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة
12. مرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج
13. مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية
14. مرسوم تنفيذي رقم 21-62 مؤرخ في 8 فبراير سنة 2021، يحدد إجراءات التسيير لميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة

### ج. المناشير:

1. منشور رقم 2698 المؤرخ في 2022/04/04 ، النشاط تقسيم عملي للبرنامج، المديرية العامة للميزانية ، وزارة المالية

FMI Manuel sur la transparence des finances publiques, département des finances publiques , 2007.

Ministère des Finances PROJET DE MODERNISATION DES SYSTÈMES BUDGÉTAIRES(MSB)